بحـوث

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

معاثــر التصنيف في علوم القـرآن

نقــد منهجيّ وتقويم إبستمولوجيّ



د. أحمـد ذيـب



المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

مفتتح[1]:

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسوله الكريم، وبعد:

فهناك إشكالية منهجية بادية في الساحة المعرفية، وهي التسرع في إضفاء الصِّفة العلمية على الأنساق المعرفية الناشئة (Scientific Label Inflation)؛ فبمجرد تنامي الخطاب حول معرفة معينة تمنح سريعًا وضع العلم المستقل، من غير أن تستكمل متطلّبات العِلمية وشرائطها، من وحدة الموضوع، وامتلاك الجهاز المصطلحي، وتمايز المنهج، وقدرة تقعيدية أو تفسيرية، وشبكة قضايا وإشكالات داخلية.

فالنسق قد يكون اتجاهًا تحليليًّا داخل عِلْم ما، أو مقاربة منهجية، أو مستوى تنظيميّ، فيتحقّق له أحد هذه المستويات دون أن يبلغ حد الاستقلال البنويّ.

وواضح أنَّ هذه الظاهرة لا تقتصر على التداول المعرفي العربي فحسب؛ فقد اعتاد أقوامٌ في الغرب إضفاءَ صفة «العِلمية» على أبسط الأنساق والنظريات التي لا تستجيب لشروط العلمية، واستسهلوا ذلك حتى صارت كلمة «عِلم – logie» مذيّلة وواصفة لكثير من الأفكار الجزئية، بل الأساطير أحيانًا.

---

(١) أضيفتْ بعض التعديلات على البحث بتاريخ (١/ ٣/ ٢٠٢٦م) بناء على طلب المؤلِّف. (موقع تفسير)

ونحن إذا ما جئنا إلى «علوم القرآن» -**وهو موضوع بحثنا**- باعتبارها حقلًا إبستمولوجيًّا وجدنا أنَّها لم تُعْلِن عن نفسها كنسق معرفي -مع أن مادته كانت حاضرة منذ القرون الأولى- سوى في القرن الثامن الهجري على يد الإمام الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)! أي: أنَّها متأخّرة عن سائر العلوم الشرعية بخمسة قرون كاملة.

صحيح أنّ كثيرًا من الحقول المعرفية بدأت بوصفها أنساقًا جزئية بسيطة، ثم استقلّت تدريجيًا، مثل: اللّسانيات، وعلم الاجتماع وغيرهما، لكن الفارق الزمني بين نشأة علوم القرآن والعلوم الشرعية الأخرى هو فارق كبير.

وإذا ما نحن تجاوزنا إشكالية تأخّر الظهور، لاحَتْ لنا إشكالات منهجيّة أخرى، **كاضطراب التعريفات، والْتِيَاث الموضوعات، والامتزاج مع العلوم القريبة، وضمور المنهج**.

ولن نكون مبالغين إذا ما ادّعينا أنَّ «علوم القرآن» في صورتها الراهنة ما تزال تبحث عن هويّتها المنهجية، فهي عاجزة عن رسم حدودها الإبستمولوجية مع سائر الحقول المعرفية القريبة منها؛ فَضْلًا عن اجتراح أدواتها المنهجيّة الخاصة، الأمر الذي جعلها أقرب إلى حقل تقاطعي تجميعي منها إلى عِلْم ذي نسق نظري مستقل.

لقد كان المتوقع من «علوم القرآن» أن تَبِين عن الشروط التمهيدية الناظمة لفهم النص القرآني، لا أن تغرق في المسائل الفنيّة المتشظّية؛ كمباحث المكي والمدني، والفِراشي والنومي، والصيفي والشتائي، وعدّ الآي والسور، ونحوها من المعلومات الوصفية المدرسية التي لم تُفلح في تظهير منزلة هذا الكتاب الخالد.

وعلى الرغم من أنَّ أكثر الكتب المُصَنَّفة في علوم القرآن رامت تقليد طريقة المحدِّثين في ترتيب علوم الحديث، إلّا أنَّها لم تَتَحَقَّق بعدُ بشرائط العلم النّاجِز، من اصطلاحٍ مستقلٍّ، وموضوعٍ محدّدٍ، ومنهجٍ خاصٍّ.

وبهذا ظلّت «علوم القرآن» رهينة العمل التجميعيّ الببليوغرافيّ الذي يروم جمع كلّ ما له تعلّق -وإن ضَعُف- بالقرآن الكريم، وهذا ما يُفَسِّر اهتمام العلماء الموسوعيين على وجه الخصوص بالكتابة بهذا الفنّ؛ كابن الجوزي، والزركشي، والسيوطي.

إنَّ هذه الهموم المنهجية تدعونا إلى ضرورة مساءَلة «علوم القرآن» مساءَلة إبستيميّة؛ بغية رسم حدودها، وضبط مصطلحاتها، وتحديد موضوعاتها، واستظهار وظائفها، وارتسام مناهجها.

ولا ينبغي أن يُفهم من التساؤل المثبت في العنوان «معاثر التصنيف في علوم القرآن»[1] الانتقاص من هذه المعرفة، ولا الحطّ من جهود أصحابها؛ لأنَّ طرح «سؤالات العِلمية» مسلك معتاد معروف في سائر الحقول المعرفية التي تشهد أزمات منهجيّة، على غرار: علم الاجتماع، علم السياسة، علم الاقتصاد الإسلامي، وعلم الفلسفة.

(١) سؤال «كيف تكون الفلسفة علمًا»؟ طرحه ديكارت، ثم إيمانويل كانت من بعده، فأجاب الأول في التأمّلات، وأجاب الثاني في ثلاثيته النقدية.

إشكالية البحث وسؤالاته:

إنَّ المُتَأَمِّلَ في طبيعة العلم، من حيث كونه «عِلمًا»، يجد أنه يَمُرُّ خلال نشأته بثلاثة مُستويات تراتيبيّة؛ هي بِمَثَابَةِ دِلَائِه السَّجِيلَةِ وأَشْطَانِهِ المُمْتَدّة: **المفهوم، والنَّسَق، والمنهج**.

فَأَوَّلُ ما يُولَدُ من العلمِ عادةً هو «**المفهوم**»، أي: المعنى العلمي البسيط الذي يُشَكِّل مضمون المُصطلح في مرحلته الجنينيّة.

ثم تنمو تلك المَفاهيم وتَتَّسِق فيما بينها لتُشَكِّل مباحث العلم وموضوعاته «**النَّسَق**».

ثم تنضبط تلك المباحث والقضايا لترتقي به إلى مستوى النّموذج النَّظَريّ الإرشادي «**الأصول والقوانين**» الذي يُحَقِّق للعلم عِلميته، ويُمَيِّزُه عن غيره من العلوم المُشابهة له.

وطوعًا لهذا المسلك الثلاثي تجيء أسئلة الدراسة مرتبة على النحو الآتي:

- ما منطق الضَّرُورَة في أن تكون «علوم القرآن» موضوعًا لعلمٍ قائمٍ بذاته؟ أو بعبارة أخرى: **هل نحن بحاجة حقًّا إلى علم «علوم القرآن»؟**

- وإذا كانت «علوم القرآن» عِلْمًا مستقلًّا قائمًا بذاته فهل يتوافر على قوانين ومناهج خاصّة تبرز استقلاليته وتميّزه؟

- لماذا تأخّر التصنيف في علوم القرآن مقارنةً بالعلوم الدينيّة الأخرى؟

- كيف نشأت مفاهيم هذا العلم؟ وكيف تشكّلَت؟ وكيف تمّ تلقيبها؟

- ما مدى أصالتها واستقلالها؟ وإلى أيّ حدّ بلغ نضجها واستواؤها؟

- هل يصحّ أن يكون للعلم الواحد أكثر من موضوع؟

- ما هي موضوعات علم «علوم القرآن»؟ وما مدى استقلاليتها؟ وما منطق ترتيبها؟ وهل هي مُتَّسِقَة فيما بينها؟ وهل تَأَصَّلَتْ على نحوٍ كافٍ؟ ما حدود التماثل بينها وبين موضوعات العلوم الحافّة بها والمؤدّية إليها؟ وما هو المِعيار الذي تُصَنَّفُ به موضوعات «علوم القرآن»؟

- ما هو موقع «علوم القرآن»، هل هو علم كليّ يندرج فيه التفسير وأصوله؟ أم أنّه فرع عن علم التفسير؟ أم أنَّه علم مستقل بنفسه؟

- هل المقصود بـ«علوم القرآن»: العلم بالقرآن؟ أم استخراج علومه؟

- ما تقييم التعدّد في «علوم القرآن» هو حقيقيّ أم صوريّ؟

- ما هي الوظيفة الرئيسة لعلوم القرآن، هل هي كالآلة للمُفَسِّر كما قال الطوفي؟ أم مقدّمة للتفسير كما يقول البُلقيني؟

- ما حدود توظيف المعارف المساعدة (اللّغوية والحديثيّة والأصوليّة والعقدية) في علوم القرآن؟ وهل تختلف طريقة توظيفها في «علوم القرآن» عن طريقة توظيفها في مواطنها الأصلية؟

أو بعبارة أخرى: علاقة علوم القرآن بالمعارف المساعدة، هل تعبّر عن تكاملٍ وظيفيّ راشد؟ أم أنها لا تعدو أن تكون استعارة حرفية؟

- هل يمتلك علم «علوم القرآن» مناهج مستقلّة عن مناهج العلوم القريبة منه؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما هي أغراضها ووظائفها؟

هذه هي أهم الأسئلة التي تتوكّأ عليها الدراسة بيانًا وإيضاحًا.

فرضيات الدراسة ومنطلقاتها:

تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات التي يسعى البحث إلى توكيدها وتعزيز الثقة بها:

الفرضية الأولى:

أنَّ منطق تأسيس العلوم يتوكّأ على طريق ثلاثيّ المسلك يجمع بين: المفهوم، والنَّسَق، والمَنهج. كما سيرد مُفَصَّلًا إن شاء الله.

الفرضية الثانية:

أنَّ العِلْم -أيّ عِلْم- إذا تجاوز مرحلة الاصطلاح واتسعت مَسَاقَاتُه، وَتَعدَّدَت مَدِيَّاتُه، احتاج إلى الانتقال إلى مرحلة أكثر تنظيمًا وترتيبًا، وهي مرحلة التركيب المُتجانس، أو ما يمكن الاصطلاح عليه بمَرحلة النَّسَق (system)، وذلك حتى يكون التعامل مع الأنساق لا مع المَفاهيم المعزولة والقضايا الشَّارِدَة.

فلكلّ «علم» معيار يُعرف به صحيحُ ما يختصُّ به من سقيمِه، وخطؤُه من صوابِه؛ وإذا ما خَلا «العِلْم» من أصول كليّة تُردّ إليها الجزئيات دخله الرَّبْكُ الشَّدِيدُ والغَلَطُ المُتَفَاحِشُ.

الفرضية الثالثة:

يفترض البحث أنَّ نجاحَ «علوم القرآن» في الانتقال من مستوى الببليوغرافيا والموسوعية إلى مستوى التحديد الواضح والتخَصُّص الدقيق مُتَوقِّفٌ على ضرورة تمَيُّزِه واستقلاله عن «علوم القرآن» موضوعًا ومنهجًا.

الفرضية الرابعة:

أنَّ التاريخ الفعلي لـ«علوم القرآن» -من الوجهة الإبستيمية[1]- لا يبدأ من عهد الصحابة ﷺ كما ذهب إليه بعضهم، ولا في عهد ظهور التفاسير كما يراه آخرون؛ لأنَّ التاريخ الفعليّ للعلم لا يبدأ إلا لحظة تشكّله ضمن نظرية معرفية نَاجِزة، أي: أنها ترتبط بالنَّظَر فيها لذاتها، أي في ضرورتها، وهذا النَّظَرُ يستدعي تحديد موضوع المقاصد كموضوع مستقلّ بنفسه.

ولذا، فإنَّ البحث يميل منذ البداية إلى تحديد الظهور الفعلي لـ«علوم القرآن» بزمن تأليف كتاب «البرهان في علوم القرآن» للإمام الزركشي (ت: ٧٩٤هـ).

وذلك بناء على التفريق بين الوجود التاريخي أو النصّيّ (مجرد تداول المادة) وبين الوجود الابستمولوجي وظهور العلم كحقل مستقلّ. فوجود المادة لا يعني وجود العلم؛ لأنَّ العلم يتطلب:

- وعيًا منهجيًّا بالموضوع.
- جهازًا مفاهيميًّا متكاملًا.
- قدرة على إنتاج تصورات منهجية متماسكة.

---

(١) الفرق بين التحقيب الإبستيمي والتحقيب العادي؛ أنَّ الأول يرصد علاقة الاتصال والانفصال بين مختلف الحقب، متسائلًا عن أسباب الظهور والضمور، أمّا الثاني فيعتمد على المنهج الوصفي والتاريخي لسرد مختلف الأدوار التي مَرَّ بها ذلك العلم بطريقة تقريبية.

الفرضية الخامسة:

أنَّ ترتيب مباحث علوم القرآن لم يتمّ وفق رؤية تكاملية جامعة، وإنما تم بطريقة عشوائية يغلب عليها الاستكثار والتوسع.

أهداف البحث ومَراميه:

- تسعى هذه الدراسة **أولًا** إلى الوقوف على أهم الاختلالات المنهجية والمعرفية في الكتب المصنّفة في «علوم القرآن».

- وتهدف **ثانيًا** إلى بثّ الوعي بالانقطاعات والتحكّمات الداخلية التي تستبطنها هذه المدوّنات بشقّيها القديم والمعاصر.

- وتهدف **ثالثًا** إلى التساؤل عن علمية «علوم القرآن»، وترسّم علاقتها بالعلوم الدينية الأخرى؛ كعلم الحديث، والأصول، واللغة.

- وتهدف **رابعًا** إلى تمهيد السبيل نحو تأصيل «علوم القرآن» وتصنيف مباحثها على أساس ملائم (proper foundation) **يختلف عن البراديغمات المحايثة لها**.

السَّوابق البحثية:

منذ أن أُدرجت مادة «علوم القرآن» ضمن مقرّرات كليات الشريعة تنامت كتابات الباحثين حولها، وآثارهم في ذلك إمَّا مطبوعة زُفّت إلى عالم النور، وإمَّا مخطوطة حبيسة الدوريات، بيدَ أن سؤال «العِلمية» ما يزال مهتضم الجانب مغموط الحقّ.

وليس يشذّ عن هذه القاعدة سوى نزرٍ يسير من المحاولات التأليفيّة، وهي على النحو الآتي:

- علوم القرآن: إشكالية تعريف العلم وتصنيف الموضوعات، لفضل الهادي وزين، مقال منشور في موقع مركز تفسير (٢٠٠٩م):

وقد تضمّن الحديث عن مشكلتين مرتبطتين بعلوم القرآن؛ وهما مسألتا تعريف علوم القرآن كعلم مستقلّ وتصنيف موضوعاته، حيث تناول الباحث هاتين المشكلتين بطريقة وصفية، مع الاستطراد في التعاريف اللّغوية والمباحث الاصطلاحية، التي أتت على شطر المقال.

وقد استخلص الباحث تعريفًا إجرائيًّا لـ«علوم القرآن»، فقال: «هو علم يدرس الموضوعات المتعلّقة بالقرآن الكريم سواء أكانت خادمة له أم مُعِينة على فهمه»، ومثّل للعلوم الخادمة بـ: جمع القرآن، ورسم المصحف، وفضائل القرآن، وأحوال نزول القرآن مثل أوّل ما نزل وآخر ما نزل والحضري والسفري والصيفي والشتائي الليلي والنهاري.

ومثّل للعلوم المعِينة على فهمه بـ: أسباب النزول، والمكي والمدني، والقراءات وتوجيهها، وغريب ألفاظ القرآن.

- علوم القرآن إشكالية المفهوم والمنهج والوظيفة، ندوة علمية دولية بدار الحديث الحسنية، ٢٠١٩م[(١)]:

(١) أرشدني إليها وأهدانيها الدكتور/ نبيل صابري، فجزاه اللهُ خيرًا، وأعظم له المثوبة.

وقد تضمّنت عددًا من المداخلات التي أفاد منها البحث كما توضّحه الإحالات التي بداخله.

وهي مداخلات متباينة من حيث الأسلوب والنقد، وكذا اتصالها وبُعدها عن موضوع الندوة.

- علوم القرآن بين الاصطلاح والموضوع -دراسة تحليلية-، للباحث: نبيل صابري، وأصلها أطروحة دكتوراه، نُوقشت بجامعة الجزائر، ٢٠٢١م:

استهلّها الباحثُ ببيان مبادئ هذا العلم، ثم تتبّع دلالات مصطلح علوم القرآن منذ فجر الإسلام إلى القرن الرابع عشر الهجري! ليختتمها بدراسة موضوعات علوم القرآن.

وبالإضافة إلى الاتساع الكبير للحدود الزمنية (١٤ قرنًا)، فإنَّ المشكلة الأساسية في هذه الدراسة هو عدم التزامها بأيٍّ من المنهجيات المعروفة في الدراسات المصطلحية، وعدم اكتراثها بالإجراءات النَّظرية المطلوبة في هذا اللّون من الدراسات، وإنّما قَنَعَ صاحبها بجلبِ ما أمكنه من النّصوص التي تضمّنت مصطلح «علوم القرآن»، فتكاثرت عليه النّصوص تكاثرًا شديدًا حَجَبَ عنه ممارسة واجب النقد والتحليل.

إنَّ المصطلح ليس مجرّد كيان لغويّ اعتيادي يُعالج بطريقة ارتجالية، وإنَّما هو من أخطر الظواهر العلمية، فهو ممارسة معرفية لا تُدرس سوى ضمن أطر مناهجية واضحة المعالم والأهداف.

فعملية الإحصاء لا تتوقف على اعتماد المادة اللّغوية (كما هو صنيع الباحث في هذه الدراسة)، بل تتعدّاها إلى إبراز الصيغ الاشتقاقية[1] لا من حيث هو (لفظ) -لأنَّ ذلك يفوِّت علينا كثيرًا من القضايا المساعدة في بناء المفهوم- وإنما باعتباره مفهومًا له واقعه الدلالي، وخصائصه المكوّنة له، وفروعه المتولّدة عنه، وصفاته وضمائمه وعلاقاته.

كلّ هذه المعطيات تمّ تجاهلها في هذه الدراسة، فلم تنته -برأينا- إلى نتائج ذات جدوى.

- **علوم القرآن، نقد العلمية ومقاربة في البناء، للباحث: خليل محمود اليماني، من مطبوعات مركز نماء (٢٠٢٣م)**[2]:

رصد المؤلِّف في هذا الكتاب جُملة من الإشكالات التي يعاني منها علم علوم القرآن، أبرزها: عدم دلالة المصطلح على اشتغال محدّد، وتعذّر صياغة تعريف منضبط للعلم، وعدم حيازة العلم لثمرة علمية منضبطة، وعدم امتلاك العلم لموضوع اشتغال معرفي محدّد الملامح، وعدم حيازة العلم لموضوعات

(١) فالمصطلح مفردًا أو مجموعًا، مُعَرَّفًا أو مُنَكَّرًا، اسمًا أو فعلًا، مضمومًا إلى غيره أو مضمومًا إليه غيره، كلّ ذلك ضروري. المراعاة عند الإحصاء هي تحديد نسبة حضور المصطلح في النصوص وما يُستفاد من ذلك من دلالات، وكذا تجميع المادة العلمية وإعدادها للتصنيف والتحليل في المراحل اللاحِقَة.

(٢) توصّلت إليها من خلال مؤلّفها، فجزاه الله عنّا أفضل الجزاء وشَكر مَسَاعيه في خدمة هذا العلم وأهله.

يجري البرهنة عليها في ساحته، والاتساع لمضامين وقضايا العلم، وعدم وجود سياج منهجي ضابط للتعامل معها، وعدم خدمة العلم لممارسة معرفية إنتاجية، وعدم إمكانية عمل مقرّرات تعليميّة منضبطة للعلم.

هذه هي أهم محاور الكتاب وقضاياه، وهي كما ترى إشكالات حقيقيّة، وُفِّق الباحثُ في إظهارها وإثارتها.

وإذْ يُعتبر هذا الكتاب خطوة سَبَّاقَة وشجاعة في نقد هذا العلم ومُعايرة أنساقه، إلّا أنَّه لم يخلُ من بعض المآخذ المنهجية والمعرفية على حدّ سواء، والتي أرجو أن لا تُقَلِّل من قيمته العلمية، بل هي في الحقيقة تُعَبِّر عن مَكامن الفرق بين دراستي ودراسته، وتُبرّر مشروعية الاشتغال بهذا الموضوع مُجَدَّدًا، وهي على النحو الآتي:

أولًا: يبدو أنَّ الكتاب تضمّن دراستين منفصلتين أُعدّت كلّ واحدة منهما للنشر على حِدَتها، ثم جُمعتا في كتابٍ واحدٍ، وأُكْرِهَتَا على الجوار فَتَجَاوَرَتَا، وهذا ما يُفَسِّر كثرة التكرار وعرض الموضوع الواحد في مواطن متفرّقة، مع إعادة ذكر العناصر المنهجية في الدراسة الثانية (الإشكالية، الأهداف، الدراسات السَّابقة).

ثانيًا: إطلاق الأحكام الكبيرة التي تكون في الغالب خلاصة مشاريع علمية ضخمة، نحو قوله: «هذه الرؤية التي قدّمَتْها هذه الدراسة لبناء العلوم القرآنية لا يتوقف استثمارها فحسب عند تعديتها للعلوم التراثية، ولكنّها **تعين على توليد**

علوم جديدة مهمّة في ساحتنا المعرفية، كما أنّها قابلة لأن تكون أساسًا منهجيًّا لبناء العلوم بعامّة، أيًّا كانت هذه العلوم، ما يعني أنَّها تصلح أن تكون منطلقًا وأساسًا لمشروع إحيائيّ تجديديّ كبير لعلومنا ومعارفنا».

إنَّ هذا النقل لا ينشد بعث نموذج إرشادي نظري (براديغم) في علوم القرآن فحسب، بله نموذج إحيائيّ كبير يُحدث ثورة علمية تُعيد تأسيس كافة الأنساق المعرفية في مختلف التخصّصات!

وهي -كما ترى- آمَالٌ طِوَالٌ لا ينوءُ بحملها عالِمٌ ولا اثنان، ولا ينهض بعبئها بحثٌ ولا بحثان، وإنَّما مؤسّسات وهيئات علمية وبحثية متخصّصة، مدعومة بأموال سخيّة، وتسهيلات مُيَسِّرة.

ثالثًا: على الرغم من أنَّ البحث الإبستمولوجي يتوخّى -بطبيعته- الأحكام النسبية، ويتحامى -قدر الإمكان- عن القطع والجزم، مُستثمرًا جميع المُنجزات المعرفية ولو على جهة الاستئناس، إلا أنَّ المؤلّف -وفّقه الله- استسهل إطلاق بعض الأحكام الراديكالية، كقوله في سياق تقويم علوم القرآن: «وقد خلصنا في سياق تقويمنا لعلم علوم القرآن إلى **ضرورة إلغاء هذا العلم، وألا يكون لدينا في الساحة القرآنية عِلْم بهذا الاصطلاح، وألّا تتابع الكتابات فيه، وألّا يقع الاشتغال به في محاضننا العلمية المختلفة، وأنَّ ذلك لا يؤثّر على الساحة القرآنية في شيء**».

رابعًا: استخدام مصطلحات إجرائية مجملة غير مفهومة للقارئ، كان بإمكانه الاستعاضة عنها بمصطلحات مألوفة متداولة في قاموس الإبستمولوجية المعاصرة، ومن ذلك استخدامه المتكرّر لمصطلح: «الإيراد الجمعي لعلوم القرآن»[(١)]، الذي قصد به المُصَنَّفات التي أُلّفت في علوم القرآن أصالةً واستقلالًا بجمع عدد من أنواع علوم القرآن في كتاب واحد.

خامسًا: إطلاق أحكام إبستيميّة معيارية كبيرة تُثبت علمية العلوم أو تُجرّدها عنها، دون التأسيس لها، أو الإحالة -على الأقل- إلى الدراسات الإبستمولوجية المُتخصّصة، وقد تكرّر هذا كثيرًا في الكتاب، بل إنَّ الكتاب برمّته -وهو في نقد علوم القرآن- لم يأتِ على ذكر مرجع واحد من المراجع المتخصّصة في نقد العلم!

سادسًا: تناثر وتداخل موضوعات الكتاب بسبب عدم بناء مادته وفق ما هو متعارف عليه في «نظرية المعرفة»، أين يسير الناقد وفق طريق ثلاثيّ المسلك، ينطلق من تفحّص المفاهيم، ويمرّ بضبط الأنساق والقضايا، وينتهي بمساءلة المناهج.

---

(١) إخاله قد استفاد هذا المصطلح من دراسة خالد الواصل. ينظر: أوّل مَن ألّف في علوم القرآن- رؤية جديدة، خالد الواصل، مقال منشور بمجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد ١١، السنة السابعة والثامنة، ص٤٧.

وحينما لم يُؤَسَّس الكتاب على فلسفة تراتيبيّة واضحة، الْتَاثَتْ مباحثُه، وتداخلت موضوعاته، وكثرت إحالاته الداخلية الذاتية (الإحالة إلى مواطن من نفس الكتاب).

سابعًا: الإصرار على القول بأنَّ ولادة المصطلح قد تكون مُتزامنة مع ولادة المفهوم (ص٤٧)، وهذا القول غير صحيح.

والرأي: أنَّ المفهوم (concept) هو مجموع من الأفكار والصور والمعاني والدلالات التي ترتسم -ولا تُرسم- في ذهن المتلقي (صورة ذهنية).

فالمفهوم أسبق ظهورًا من المصطلح، فهو يمثّل المرحلة الجنينيّة للمصطلح، أي: أنَّه عبارة عن فكرة لم تتحوّل بعدُ إلى مصطلح، فإذا كان المصطلح بمثابة الدَّال فإنَّ المفهوم بمثابة المدلول.

وقد أوضحتُ في كتابي «سؤال المصطلح في العلوم الإسلامية»[(١)] أنَّ المصطلح يُمَثِّل نهاية العمل المفهوميّ (التحقّق المادي)، ومعه تصل الدلالة والصياغة إلى أعلى مستويات الكفاءة التواصلية في اللّغة.

ثامنًا: جعل عدم إمكانية وضع مُقرّرات تدريسيّة لعلوم القرآن إحدى العلامات التي يُستدلّ بها على عدم علمية هذا العلم، وهذا غير صحيح؛ لأنَّ

(١) ينظر: سؤال المصطلح في العلوم الإسلامية، فرضيات التكوين وإمكانات التطوير، أحمد ذيب، (بيروت: مركز نماء، ٢٠٢٢م)، ص٤٨.

المُقَرّرات التعليميّة هي عبارة عن عمل تبسيطي للمعرفة لا علاقة له بعِلمية العلم طردًا ولا عكسًا.

وإنّنا لنجد للأساتذة في مختلف الجامعات مُقرّرات متكاثرة في علوم متأزّمة منهجيًّا؛ كعلم الاجتماع، وعلم السياسة، والفلسفة، والاقتصاد الإسلامي، ومع ذلك لا نجد نقّاد العلوم يذكرون هذه المقرّرات في سياق تقويتهم أو تضعيفهم لهذه الأنساق المعرفية.

وحتى لا يأخذنا الاستطراد بعيدًا عن الغرض الأصلي للدراسة نكتفي بهذا القدر من الملاحظات العَجْلَى، على أمل العودة إليه مرّة أخرى، مع ضرورة الاعتراف بفوائده الكثيرة، والإقرار بجهوده الجليلة، والله يقضي بهبات وافرة لي وله في درجات الآخرة.

فبالرغم من وعورة هذا الميدان واعتياصه إلا أنَّ الأستاذ خليل كانت له يَدٌ صالحة في بعث الاهتمام به، وأَثَرٌ حَسَنٌ في الإرشاد إلى مباحثه، باذلًا في ذلك غاية المقدور.

وفي وُسعنا القول: إنَّ هذه الدراسات الأربع وإن كانت قد رسمت أهم ملامح الموضوع إلا أنَّها لم تخرجه -بالكامل- من مربع الإشكال إلى مربع الوضوح، وذلك راجع إلى جدّة تقادم إشكالات هذا العلم وتكاثرها واعتياصها.

وليس فيما أوردناه من الملاحظات طعنٌ في جهودهم التي اعْتَتُوا أنفسهم في بذلها، ولا نَعْيٌ عليهم في صنيعهم الذي أتَوا، ولكنّها رغبة في التطوير، ودعوة إلى الاستصلاح، واللهُ وحده المُعين.

والأمل أن تتوالى الدراسات في هذا الميدان الفسيح؛ لتُعَزِّز مداخله، وتستبين مناهجه، وتُقَوِّي الثقة به؛ فإنَّ رَكِيَّةَ «المنهج» لا تُنزَح وإن اختلفَت عليها الدِّلَاء، وكَثُر على حافتها الواردة، «وهل شَيْءٌ أحلى من الفكرة إذا استمرت، وصادفت نهجًا مستقيمًا، ومذهبًا قويمًا، وطريقًا تنقاد»[1].

(١) أسرار البلاغة، الجرجاني، تحقيق: محمود شاكر، (القاهرة: مطبعة المدني، د، ت)، ص١٤٧.

منهجية الدراسة:

حينما كان الغرض من هذه الدراسة هو بحث عن خصائص «علوم القرآن»، وشروط قيامها، وتمييز موضوعاتها، وتحسّس مناهجها، والتعرّف إلى أخطائها وأزَمَاتها من خلال تطوّرها التاريخي =فإننا سنعتمد الطرح الإبستمولوجي، ذلك أنَّ التفكير الإبستيمولوجي هو تفكير في العلم حال الأزمة -كما يقول بياجيه- أزمات تنشأ بسبب خطأ في المناهج السَّابقة وتعالج باكتشاف مناهج جديدة(١).

وإذا كانت الميتودولوجيا تتناول الدراسة الوصفية، فإنَّ الإبستمولوجية ترتقي إلى مستوى البحث النقدي الرامي إلى استخلاص الفلسفة التي ينطوي عليها ضمنيًّا التفكير العلمي.

وَجَلِيٌّ أنَّ الدراسات الإسلامية مَعْنِيَّة بشكلٍ مباشر بنظرية «فقه العلوم»، وهي تتغيَّا في مجملها معايرة المعرفة وتعليلها، أي: إثبات أنَّ المعرفة التي بين أيدينا هي معرفة حقيقيّة، وهي قريبة ممّا اصطلح عليه الغزالي بـ«عيار العلم».

ومن هنا، فإنَّ هذه الدراسة لن تقبل بالارتهان في تحكيم منجزات الإبستمولوجية المعاصرة، ولا الإقبال في لَبُوسها، وإنما تسير في طريق ثنائي

(١) ينظر: الإبستمولوجية في ميدان المعرفة، عليّ كركري، (بيروت: منتدى المعارف، ط١، ٢٠١٤)، ص٨١.

المسلك يجمع بين مخرجات الإبستمولوجية المعاصرة من جهة، وتتبّع الشروط العلمية والتاريخية لإنتاج العلوم في تراثنا الإسلامي من جهة ثانية، مرتكزة على الموضوع تارة، وعلى المنهج تارة أخرى.

خطاطة الدراسة ومحتوياتها:

لاحتواء أطراف هذا الموضوع داخل بناء نسقي فقد عملتُ على ترتيب مادة البحث على النحو الآتي:

- **مفتتح**، تضمّن بيان أهمية الموضوع، وتساؤلاته، ومنهجيته، وصعوباته.
- **مدخل منهجيّ**، أوجزت فيه منطق تأسيس العلوم وصيرورتها.
- **المعثر الأول**: تَأَخُّر الظهور وإهمال التدوين.
- **المعثر الثاني**: مشكلة الأوليّة.
- **المعثر الثالث**: تعاريف متأخّرة ومضطربة.
- **المعثر الرابع**: التعدّد اللقبي والسيولة المفاهيمية.
- **المعثر الخامس**: غياب الجهاز المصطلحي.
- **المعثر السادس**: موضوعات مفتوحة.
- **المعثر السابع**: سحر العدد.
- **المعثر الثامن**: اختلاط الموضوعات.
- **المعثر التاسع**: طغيان الببليوغرافيا.
- **المعثر العاشر**: تباين التصنيفات.
- **خاتمة**، لخصت فيها أهم النتائج المتوصّل إليها.

مدخل منهجيّ:

منطق تأسيس العلوم وصيرورتها:

مع أنَّ علماءنا السَّابقين لم يُفردوا للسُّؤَالِ عن العلم أو لنظريّة العِلْم فَنًّا خاصًّا يتناولونه من خلاله، إلا أنهم نظروا إليه باعتباره سؤالًا يتخذ وضع المُقدّمة والآلة والخادم لغيره من الفنون؛ لذا صَدَّرُوا به مُقَدِّمَات الكتب على اختلاف الفنون والمَعارف المَبحوث عنه فيها، سواء المنطقية أو الأصولية أو الكلامية، كما لم يغِب عن كتب التفسير والفقه والنّحو والبلاغة وتواريخ العلوم[(١)].

يقول الآمدي: «حَقٌّ على كُلِّ مَن حاول تحصيل علم من العلوم أن **يتصوّرَ معناه أولًا بالحَدِّ** أو الرسم؛ ليكون على بصيرة فيما يطلبه، وأن **يعرف موضوعه** -وهو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله العارضة له- **تمييزًا له عن غيره، وما هو الغاية المقصودة من تحصيله**؛ حتى لا يكون سعيه عَبَثًا، وما عنه البحث فيه من الأحوال التي هي مسائله لتصوّر طلبها، وما منه استمداده لصحّة إسناده عند رَوْم تحقيقه إليه، وأن **يتصوّر مَبَادِيه التي لا بدّ من سبق معرفتها فيه لإمكان البناء عليها**»[(٢)].

---

(١) يُنظر: الإبستمولوجية في ميدان المعرفة، عليّ حسين كركري، ص٩١.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن الآمدي، ت: عبد الرزاق عفيفي، (بيروت: المكتب الإسلامي)، (١/ ٥).

إنَّ هذا النَّقْل المهمّ عن الآمدي يُلَخِّص لنا المَسَار التطوّري للعلوم الشرعية، **فهي تُشَكِّل أنساقها المعرفية عبر أربع مراحل أساسية**[(١)]:

الأولى: بناء الجهاز المصطلحيّ، ويشترط فيها أن تكون واضحة الدلالة، محصورة العدد، كافية في التعبير عن موضوعات العلم وقضاياه.

ولسنا نعني بالكِفاية هنا: الكثرة؛ فالعبرة بنضجها المُصطلحيّ، لا بكثرتها العددية.

الثانية: تحديد الموضوع العلمي (مجال الاشتغال) الذي يُبرِّر وجوده كعلمٍ مستقلّ، بحيث تكون قضاياه متضمّنة لجملة من الأفكار والمَفاهيم المُحَدَّدَة تمَامًا.

الثالثة: الصياغة النَّظرية للقوانين والنتائج التي أَدَّىَ إليها تطبيق المنهج على الموضوع (النماذج العلمية التي تترجم البناء النظري للعلم)، وهي اجتماع القوانين وجهاز نظري متكامل يضمن تحويل المعرفة إلى مادة قابلة للتداول والاستعمال.

(١) يُقارن بـ: المصطلح الأصولي عند الشاطبي، فريد الأنصاري، (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، ط١، ١٩٩٧م)، ص١٥٦. وفقه العلوم، إدريس الجابري، مجلة نماء للعلوم الإنسانية، ع:٧- ٨، شتاء وربيع ٢٠٢٠، ص٣٠٧.

أو بتعبير آخر: علم قوانين تلك الموضوعات تتحوّل معه الكثرة إلى الوحدة بمُوجب مبادئ، فالقوانين في كلّ صناعة: أقاويل كليّة جامعة تنحصر في كلّ واحد منها مسائل كثيرة ممّا تشتمل عليه تلك الصناعة، حتى يأتي على جميع الأشياء التي هي موضوعة للصناعة أو على أكثرها[1].

وتكون مُعَدَّة إمّا ليُحاطَ بها ما هو من تلك الصناعة؛ لئلا يدخل فيها ما ليس منها، أو يشذّ منها ما هو منها.

وإمّا ليمتحن بها ما لا يؤمن أن يكون قد غلط فيها غالط.

وإمّا ليسهّل بها تعلّم ما تحتوي عليه الصناعة وحفظها.

وقد بيّن الفارابي أنَّ الأشياء المُفردة الكثيرة إنما تصير صنائع بأن تُحصر في قوانين تحصل في نفس الإنسان على ترتيب معلوم[2].

الرابعة: اجتراح المناهج المستقلة التي تُحَقِّق الكِفاية الآلية في دراسته، والمُعَبَّر عنها بوصف الخصوبة، التي تعني: القدرة على إنتاج المَزيد من المَعارف وطرح التساؤلات.

---

(١) يُنظر: إحصاء العلوم، الفارابي، ت: عثمان محمد أمين، (القاهرة: دار السعادة، ١٩٣١م)، ص٣٤؛ وإيمانويل كانط، «ما هو التنوير؟» ترجمة: عبد الغفار مكاوي، (القاهرة: دار التنوير)، ص٢٨٦.

(٢) ينظر: إحصاء العلوم، الفارابي، ص٣٤.

هذا، ويُمكن التعبير عن هذه المراحل التطوّرية بطريقة مُغايرة، جماعها ثلاث مراحل أساسية:

أولًا: المرحلة الوصفيّة:

أهم ما يُمَيّز هذه المرحلة هو العمل التصنيفيّ، وذلك بتصنيف النشاط المَفاهيمي ضمن إطارات ومَسارات ابتدائية، فبعد أن يتخلّق المفهوم المركزي وينتشر بين الجماعة العلمية تَتَشَظَّى عنه جملة من المَفاهيم الجزئية التي ستشكّل فيما بعد مباحثه الأساسية.

ثانيًا: المرحلة الاستقرائية التجريبية:

يتمّ فيها اختبار القواعد النّظرية المُستخلصة من المفاهيم، والتحقّق من مدى صلاحيتها، وهو الذي يُمكن استخلاصه من جواب الشافعي عن سؤال الربيع بن سليمان: «متى يكون الرجل عالمًا؟ فقال الشافعي: **إذا حَقَّقَ في تعلّمه**، وتَعَرَّضَ لسائر العلوم، فَنَظَرَ فيما فاته، فعند ذلك يكون عالمًا»[(١)].

ثالثًا: المرحلة الاستنباطية:

لا يمكن أن نصل إلى مرحلة الاستنباط إلا حينما يتوافر لنا النَّسَقُ العلمي، فوجود الاستنباط هو دليل على وجود عِلْم.

---

(١) ينظر: منهج علمائنا في بناء المعرفة، محمد أبو موسى، محاضرات في جامعة أم القرى، مطبوعة ضمن كتاب محاضرات الموسم الثقافي، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م، ص٢٨٤.

فمحاولة إطلاق كلمة «عِلْم» على «علوم القرآن» أو نفيها عنه، لا تقتصر على القول باستقلاليته عن العلوم التي انبثق منها، وإنَّمَا يتطلب تحقّقها بمعنى العلم (Science) الذي هو كلّ نسق معرفيّ ينتظم موضوعًا ومنهجًا وغايةً، تمامًا كما هو الشأن في العلوم الإسلامية النَّاضِجة؛ كعلم أصول الفقه، وعلم الحديث.

إذا تمهَّد هذا، جاز لنا أن نتساءل عن «علوم القرآن» هل يمتلك جميع مواصفات النَّظَرية من مُسَلَّمَات ومَسَاطِر وجهاز مفاهيمي، وهل يمتلك متطلّبات الاستقلال عن العلوم الحافّة به والمؤدّية إليه؟

المعثر الأول: تأخُّر الظهور وإهمال التدوين[1]:

تشكّلَت أغلب الأنساق الشرعية -كما هو معلوم- في القرنين الثالث والرابع الهجريين (عصر تأسيس العلوم الإسلامية)، حيث ظهر علم الأصول على يد الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، وأصول النحو على يد ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، وعلم الحديث على يد الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ).

لكن ماذا عن رأس العلوم الدينيّة وأصلها وملاكها كلّها «علوم القرآن»؟

لم يُدوِّن الأقدمون في هذا الفنّ على جهة الاستقلال وفق ما تقتضيه الصناعة العلمية، سوى في القرن الثامن الهجري على يد العالم الموسوعي: بدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، أي بعد حوالي خمسة قرون من بداية التأليف الإسلامي ونَجْزِ الأنساق المعرفية!

وقد اعتبر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) تراخي التأليف فيه من الفَايتات التي أهملها المتقدّمون، ونصُّ عبارته: «**وممّا فَاتَ المتقدّمين وضعُ كتاب يشتمل على أنواع علومه -أي: علوم القرآن-**، كما وضع النَّاس ذلك بالنسبة إلى علم الحديث»[2].

---

(١) استعرت هذه العبارة من الإمام السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الإتقان، (١/ ١٩).

(٢) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط١، ١٩٥٧م)، (١/ ٩).

ولم يُخفِ السيوطي (ت: ٩١١هـ) تعجّبه من إحجام الأوّلِين عن التدوين في «علوم القرآن»، فقال في مقدّمة الإتقان: «ولقد كنتُ في زمان الطلَب **أتعجّبُ من المتقدِّمين إذ لم يُدَوِّنُوا كتابًا في أنواع علوم القرآن** كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث»[(١)].

وقال في موضع آخر: «**وإنَّ ممّا أهمل المتقدّمون تدوينه حتى تحلَّى في آخر الزمان بأحسن زينة علم التفسير** -يقصد: علوم القرآن- الذي هو كمصطلح الحديث، فلم **يُدَوِّنه أحد لا في القديم ولا في الحديث حتى جاء شيخ الإسلام وعمدة الأنام علّامة العصر قاضي القضاة جلال الدين البُلقيني -رحمه الله تعالى-** فعمل فيه كتابه (مواقع العلوم من مواقع النجوم) فنقّحه وهذّبه وقسّم أنواعه ورتّبه ولم يُسبق إلى هذه المرتبة، فإنه جعله نيفًا وخمسين نوعًا»[(٢)].

ومن الغريب حقًّا أن يتأخّر ظهور رأس العلوم الشرعية ورئيسها ليصطبغ بعلوم حافَّة به مُؤدّية إليه، وهذا أَدْوَأُ الأَدْوَاءِ التي بُلي بها هذا الفنّ منذ نشأته، بل كلّ ما سيأتي معنا من المَعاثِر والعلل إنَّما هي مُتَفَرِّعة عنه، وراجعة إليه.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م)، (١/ ١٦).

(٢) الإتقان، السيوطي، (١/ ١٩).

يقول الحافظ ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُبَيِّنًا موقع القرآن الكريم من العلوم الدينيّة: «**القرآن أصل العلم**، فمَن حفظه قبل بلوغه ثم فرغ إلى ما يستعين به على فهمه من لسان العرب كان ذلك له عونًا كبيرًا على مراده منه، ومن سنن رسول الله ﷺ، ثم ينظر في ناسخ القرآن ومنسوخه وأحكامه، ويقف على اختلاف العلماء واتفاقهم في ذلك، وهو أمر قريب على مَن قرّبه الله -عز وجل- عليه، ثم ينظر في السّنن المأثورة الثابتة عن رسول الله ﷺ فبها يصل الطالب إلى مراد الله -عزّ وجلّ- في كتابه، وهي تفتح له أحكام القرآن فتحًا»[(١)].

ويصف لنا ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) تراجع العلم القرآني وضعف الاعتماد عليه، فيقول: «ما زال الأمر يتناقص حتى قال المتأخِّرون: يكفينا أن نعرف آيات الأحكام من القرآن وأن نعتمد على الكتب المشهورة في الحديث؛ كسنن أبي داود ونحوها، ثم استهانوا بهذا الأمر أيضًا وصار أحدهم يحتجّ بآية لا يعرف معناها...، **وإنَّما الفقه استخراجٌ من الكتاب والسنّة فكيف يستخرج من شيء لا يعرفه!**»[(٢)].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، ت: أبو الأشبال الزهري، (الرياض: دار ابن الجوزي، ١٩٩٤م)، (٢/ ١١٢٩).

(٢) تلبيس إبليس، ابن الجوزي، (بيروت: دار الفكر، ط١، ٢٠٠١م)، ص١٠٣.

ويُؤكّد الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) على ضرورة الالتزام بالترتيب السَّابق، فيقول: «إنَّ الكتاب قد تقرّر أنَّه كليّة الشريعة، وعمدة الملّة، وينبوع الحكمة، وآية الرسالة، ونور الأبصار والبصائر، وأنَّه لا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره، ولا تمسّك بشيء يُخالفه...، **وإذا كان كذلك؛ لزم ضرورةً لمَن رام الاطلاع على كليات الشريعة وطمع في إدراك مقاصدها، واللحاق بأهلها، أن يتخذه سميره وأنيسه، وأن يجعله جليسه على مرّ الأيام واللّيالي؛ نظرًا وعملًا،** فيوشك أن يفوز بالبغية، وأن يظفر بالطِّلْبة، ويجد نفسَه من السَّابقين في الرعيل الأوّل»[(١)].

وعلى الرغم من أنَّ الترتيب الذي نَصَّتْ عليه هذه النقول هو التدرّج الطبيعي للعلم الإسلامي؛ استمدادًا وظهورًا، إلاَّ أنَّه يُلاحظ أنَّ علومنا الدينيّة تفتقر -في الجملة- إلى الموضوعات السَّابقة، المُتمثّلة في المبادئ والأُسس التي تقوم عليها وتتفرّع عنها.

ومن الواضح أنَّ استدامة الانتفاع بالعلم الإسلامي مُرتهن بمدى ارتباطه بالقرآن الكريم واحتكامه إليه؛ انتجاعًا للعلم من موارده، واستقاءً للحكمة من مناهلها، وكلّما ابتعدت العلوم الإسلامية عن مصدرها الأول كان ذلك إيذانًا بخمولها وترهّلها.

(١) الموافقات، الشاطبي، ت: مشهور آل سلمان، (الرياض: دار ابن عفان)، (٤/ ١٤٤).

وهذا الحكم لا يختصّ بالعلوم الإسلامية وحدها، بل تشترك فيه كافة المعارف الأخرى، فهل يـمكن أن نتصوّر علم البيولوجيا (la biologie) بدون الرجوع إلى الكون وإلى الكائنات الموجودة فيه؟

وهل نتصوّر علم البوتانيكا (la botanique) في انفكاك عن النباتات وعن الكائنات التي هي موضوع هذه العلوم؟

وهل نتصوّر علم فيزياء (la physique) دون الرجوع إلى الكون[(١)]؟

ومع أنَّ الجميع يعترف -على الأقل من النَّاحية النَّظرية- بأنَّ القرآن الكريم هو «**الأرغانون الأول**» المؤسِّس لكافة الأنساق المعرفية الإسلامية، إلا أنّنا نلاحظ ابتعاد العلم الإسلامي -كما قال ابن الجوزي- شيئًا فشيئًا عن هذا المصدر مباشرة في المرحلة التي تلَت مرحلة التدوين، ومن المعلوم أنَّ «الأمور إذا لم تُؤخذ من مَباديها جرّت أمورًا يعسر تداركها عند تماديها»[(٢)].

ومن الأسف أن نقول: لقد وقع كثير من المُتفقّهة في التعامل الانتقائي مع القرآن الكريم، اتخذت منه شاهدًا لها، لا شاهدًا عليها، ووقعت فيما أسماه

(١) ينظر: العلوم الإسلامية: أزمة رؤية أم أزمة تنويل، أحمد عبادي، مقال منشور بمجلة إحياء، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، ع٢٩، ص٧٩.

(٢) غياث الأُمَم في الْتِيات الظُّلَم، الجويني، ت: عبد العظيم الديب، (القاهرة: مكتبة إمام الحرمين، ط٢، ١٤٠١هـ)، ص٢٦٢.

الدهلوي «التدارؤ بالقرآن»[(١)]، فابتعدت شيئًا فشيئًا عن الوحدة النَّسَقية البنائية للقرآن الكريم وغفلت عن نظامه المعرفي والمنهجي.

فما أثر ذلك على «علوم القرآن»؟

لقد ركن أكثر الدارسين إلى النماذج المعرفية الجاهزة، وأرجَؤُوا تأصيل مباحث «علوم القرآن» إلى ما بعد اكتمال الأنساق المعرفية الأخرى، مقتنعين بصحة انبثاق «علوم القرآن» من العلوم الحافّة به المؤدّية إليه.

يقول محمد عبد العظيم الزرقاني (ت: ١٣٦٧هـ): «ولقد أنجبتْ تلك العلوم الآنفة وليدًا جديدًا هو مزيج منها جميعًا وسليل لها جميعًا، فيه مقاصدها وأغراضها وخصائصها وأسرارها، **والولد سرّ أبيه!** وقد أسموه علوم القرآن»[(٢)].

فأنت ترى كيف استساغ الزرقاني تولّد الأصل عن الفرع، واستسهل نعت العلوم القرآنية بما يُشعر بتبعيتها لغيرها من الأنساق الأخرى.

وبهذا تحوّل علم القرآن عند المتأخِّرين إلى **ما يُشبه الفهرس العام أو البليوغرافيا** للعلوم الأخرى المتفرّعة عنه، فبعد «أَنْ أَلَّفَ النَّاسُ في كلّ علم من

(١) الفوز الكبير في أصول التفسير، الدهلوي، ت: سلمان الندوي، (القاهرة: دار الصحوة، ط٢، ١٩٨٦م)، ص١٣٩.

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، (القاهرة: مكتبة الحلبي وشركاؤه، ط٣، د، ت)، (١/ ١١).

علوم القرآن على حِدَته **جمع بعض العلماء من تلك العلوم علمًا جديدًا، يكون كالفهرس لها**»[(١)].

فقد «كان الأئمة يُؤلّف كلّ واحد منهم في موضوع من موضوعات هذا العلم؛ فكتب بعضهم في أسباب النزول، وكتب آخر في النّسخ، وثالث في المبهمات، ورابع في أمثال القرآن، وخامس في الإعجاز، إلى غير ذلك، **ثم اختُصرت هذه الموضوعات وضُمّ بعضها إلى بعض وسُمّيت هذا الاسم: (علوم القرآن)**»[(٢)].

يقول حسن محمد أيوب: «ولهذا اشرأبّت أعناق العلماء أن **يعتصروا** من تلك العلوم علمًا جديدًا يكون **كالفهرس والدليل عليها**، والمتحدّث عنها، فكان هذا العلم هو ما نسمّيه علوم القرآن بالمعنى المُدَوّن».

إنَّ هذا التصوّر الاختزالي لتشكّل «علوم القرآن» يُنبئ عن وجود اختلالات إبستيميّة كبيرة في التأريخ لهذا العلم، وضعف الوعي بشروط وكيفية ظهور الأنساق العلمية، حيث يتصوّر أصحابه أنَّ ميلاد علم جديد ممكن فقط باجتماع طائفة من العلوم المتشابهة، أو جمع شتات المسائل من هاهنا وهاهنا، ثم يكون هذا المجموع المُتَولِّد بمثابة الفهرس لها!

---

(١) ينظر: علوم القرآن وأثرها في التفسير الفقهي، علاء الحمداني، (بيروت: دار ابن حزم، ٢٠١٤م)، ص٢٦.

(٢) إتقان البرهان، فضل حسن عباس، (عمان: دار الفرقان، ط٢، ١٩٩٧م)، (١/ ٥٣).

ثم لا ضير -بحسبهم أيضًا- أن يُنْتَقَى له من هذه العلوم عِلْمٌ جاهزٌ وناضج، ليُؤسَّسَ على وفقه، ويُقبل في لَبُوسه[1]، حتى لو كان هذا العلم المُتَقَلَّد متفرِّعًا عن علم «علوم القرآن»! وسيجيء الحديث عن تداخل «علوم القرآن» مع علم الحديث في موضعه إن شاء الله.

اعتراض وجوابه:

فإن قيل: إنَّ ظهور «علوم القرآن» لم يكن على يد الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) في القرن الثامن الهجري، وإنما ظهر مُبَكِّرًا في القرون الأولى؛ فقد وسم أبو بكر الصديق عثمانَ بن أبي العاص الثقفي بأنَّه كان من أحرص النَّاس على علم القرآن.

وجعل معاذ بن جبل علم القرآن ثلاثة أجزاء: حلال يُتبع، وحرام يُجتنب، ومتشابه فيُوكل إلى عالمه.

وفسّر ابن عباس الحكمة الواردة في قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ بعلم القرآن.

---

(١) يقول السالكي: «لمّا كانت علوم الحديث قد استوت على سوقها وجد المؤلِّفون في علوم القرآن تجربة ناجحة ناضجة أمامهم، حَرِيّة بالاقتداء والتأثر». ينظر: التأليف في علوم القرآن، أحمد السالكي، ندوة علوم القرآن، دار الحديث الحسنية، الرباط، ٢٠١٩م، ص٢٣.

والجواب:

إنَّ التاريخ الفعلي لعلوم القرآن -من الوجهة الإبستيمية[1]- لا يبدأ من عهد الصحابة ﷺ؛ لأنَّ التاريخ الفعليّ للعلم لا يبدأ إلا لحظة تشكّله ضمن نظرية معرفية نَاجِزة، أي: أنها ترتبط بالنَّظَر فيها لذاتها، أي: في ضرورتها، وهذا النَّظَرُ يستدعي تحديد موضوع علوم القرآن كموضوع مستقلّ بنفسه.

فعلوم القرآن قبل الزركشي لم تكن موضوعًا متميّزًا لعلم متميّز، ولا يمكن اعتبار ما ورد في بعض المقالات المأثورة عن الصحابة والتابعين تاريخًا له، ولا يدخل في تاريخها؛ فقد كانت في وقتهم مسائل تجري بالعرض، فلم يكونوا يعالجونها لذاتها، من حيث هي علومٌ للقرآن، بل يعالجونها عرضًا من حيث إنها مباحث متفرّقة، أمّا صيرورتها علومًا ناجزة فمرتبطة بالنَّظر فيها لذاتها، أي: في ضرورتها، وهذا النَّظر يستدعي تحديد موضوع «علوم القرآن» كموضوع مستقلّ بنفسه؛ لأنَّ تاريخه الفعلي لا يبدأ إلا مع تشكّلها في نظرية، فمن خلالها يتكوّن موضوعها كموضوع معرفة علمية.

---

(١) الفرق بين التحقيب الإبستيمي والتحقيب العادي، أنَّ الأول يرصد علاقة الاتصال والانفصال بين مختلف الحقب، متسائلًا عن أسباب الظهور والضمور، أمّا الثاني فيعتمد على المنهج الوصفي والتاريخي لسرد مختلف الأدوار التي مَرَّ بها ذلك العلم بطريقة تقريبية.

وبعبارة أخرى: إنَّ الوجود العلمي لموضوع هذا العلم هو وجوده النَّظَري، أي: وجوده في نظرية متكاملة تَتَّحِد فيها العلاقات المتماسكة بين مفاهيمه في بنية واحدة، ومعلوم أنَّ كلام الصحابة والتابعين في بعض مباحث هذا العلم كان بِنَجْوَةٍ عن المفاهيم الأخرى المكوّنة له، فهو كلام لا طابع علميًّا له؛ لأنَّ علميته تَتَحَدَّدُ بعلاقاته ببقية هذه المفاهيم، في إطار الوحدة البنيوية للنَّظَرية، فلم يلتزموا بتأسيس نظرية في «علوم القرآن»، وليس هذا عيبًا أو انتقاصًا؛ إِذْ لم يكلّفهم اللهُ تأسيس جميع المعارف، ولا استيفاء كافة الأنساق.

كما أنّ ظهور نوع من أنواع علوم القرآن وقتئذٍ لا يعني وجود العلم في حدّ ذاته[(١)].

اعتراض آخر:

فإن قيل: وما الضير في تأخّر ظهور عِلْم ما، فالتقدّم الزمني هو وصف طردي ليس له أثر فعلي على قوّة العلم أو ضعفه؟

بل قد يكون التأخّر مؤشرًا دالًّا على نضخ العلم واستفادته من العلوم السَّابقة له؛ لأنَّ المتأخّر يُفيد من مناهج المتقدّم، ويتحامى عمّا وقع فيه من الأخطاء والاختلالات.

---

(١) ينظر: نقد العلمية ومقاربة في البناء، خليل اليماني، ص١١٦.

وجوابه:

إنَّ تأخّر ظهور عِلْم ما مقارنة بعلوم محايثة له يُحيلنا ضرورة إلى استنتاجات منهجية، وهي:

- أنَّ تأخّره يشي بغياب إشكالية مستقلة.

- أنَّ تأخّره يشي باندراج موضوعاته داخل حقول معرفية أوسع.

- غياب أدوات منهجية خاصّة به تميّزه عن المناهج المستخدمة في الحقول المعرفية المجاورة.

ولنا أن نمثّل لذلك: بعلم الاجتماع الذي لم تتشكّل أنساقه على جهة الاستقلال سوى في القرن التاسع عشر، على الرغم من وجود الفكر الاجتماعي منذ أفلاطون وابن خلدون وغيرهما، والسبب: أنَّ الإشكالية السوسيولوجية لم تنفصل عن الفلسفة أو التاريخ إلا لاحقًا مع أوغست كونت.

وكذا الأمر بالنسبة لعلم النفس الذي لم يُعلن استقلاله إلا مع المنهج التجريبي عند فيلهم فونت.

اعتذارات:

يمكن أن يُعزى تأخّر ظهور علم (علوم القرآن) إلى أسباب موضوعية، منها:

- عدم ظهور الحاجة إلى ذلك، فالقرآن الكريم ظلّ محفوظًا بحِفْظ الله تعالى له، ولم يكن للمسلمين أزمة معرفية (نصيّة) تستدعي علمًا دفاعيًّا، كما هو الشأن مثلًا في علم الحديث الذي وُضع لتخليص السُّنّة من الدخيل، ومعلوم أنَّ الأزمات المعرفية هي التي تُعَجّل بظهور عِلْم ما أو تأخّره.

- أنَّ القرآن الكريم سجّل أقصى درجات الحضور في مختلف العلوم الشرعية، فكانت مباحثه مُفرّقة بين تلك العلوم، ولم تُجمع تحت عنوان (علوم القرآن) إلا في وقت متأخر.

أو بعبارة أخرى: تأخّره كان تأخّرًا في التجميع والتقعيد، لا في الاهتمام والاهتبال.

- الطابع المركّب لعلوم القرآن، فهو -بطبيعته- عِلْم تجميعي، يشتمل على البلاغة، والقراءات، والعقيدة، واللغة وغيرها، لذا احتاج إلى زمن طويل ليتشكّل كنسق جامع.

- أن المُتأخّر هي التسمية لا العِلْم، فعلوم القرآن ظلّ يُمارَس كعلم دون أن يُسمّى باسم اصطلاحي خاصّ.

المعثر الثاني: غموض البدايات:

من العَلائم التي يُستدلّ بها على الاضطراب المنهجيّ في علوم القرآن، الاختلاف الواصب في تحديد أوّل مَن صَنَّفَ فيه.

صحيح أنَّ تحديد الأوليّة هي مِن مُلَح العلم لا مِن صُلبه، ولا يتعلّق بها غرضٌ كبيرٌ على حدّ تعبير الشيخ البوطي[(١)]، لكن إذا كانت الآراء مُتباعدة جدًّا، دَلَّنَا ذلك على وجود فجوات معرفية في المسار التطوّري لهذا العلم.

وفيما يأتي ذكرٌ لأهمّ الآراء الواردة في تحديد أوليّة التصنيف في هذا العلم:

الرأي الأول: محمد الواقدي (ت: ٢٠٧هـ) صاحب كتاب (الرغيب في علم القرآن)[(٢)].

الرأي الثاني: الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)؛ فهو أوّل مَن سيّر هذا الاصطلاح بحسب الشيخ البوطي[(٣)].

ويعتضدون بالمحاورة التي وقعت بين الإمام الشافعي وهارون الرشيد، ومما جاء فيها: «إنَّ علوم القرآن كثيرة؛ تسألني عن محكمه أو متشابهه؟ أو عن

---

(١) ينظر: من روائع القرآن، تأمّلات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل، البوطي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٩م)، ص٦٩.

(٢) ينظر: علوم القرآن بين الاصطلاح والموضوع -دراسة تحليلية-، نبيل صابري، أطروحة دكتوراه، نوقشت بجامعة الجزائر، ٢٠٢١م، ص٢٢٣.

(٣) ينظر: من روائع القرآن، البوطي، ص٦٩.

تقديمه أو تأخيره؟ أو ناسخه أو منسوخه؟ أو عمّا ثبت حكمه وارتفعت تلاوته؟ أو عمّا ثبتت تلاوته وارتفع حكمه؟ أو عمّا ضربه اللهُ مثلًا؟ ... وما زال الشافعي يُعَدّد هذه العلوم حتى عدّ ثلاثة وسبعين نوعًا من أنواع علوم القرآن، فقال له هارون الرشيد: لقد أوعيتَ من القرآن عظيمًا»[(١)].

وسياق القصة والعلوم التي ساقها وعدّدها الإمام الشافعي تُومئ إلى طابع التلفيق المتأخّر عن الحادثة[(٢)].

الرأي الثالث: أبو عبيد القاسم بن سلّام (ت: ٢٢٤هـ) صاحب كتاب (فضائل القرآن)، وهو الذي انتصر له خالد الواصل في مقال مفرد[(٣)].

الرأي الرابع: الحارث المحاسبي (ت: ٣٤٣هـ)، صاحب كتاب (فهم القرآن)، وهو اختيار فاروق حمادة، ومساعد الطيار، وحازم وحيد[(٤)].

---

(١) مناقب الشافعي، الرازي، ت: حجازي السقا، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٨٦م)، ص٧٣.

(٢) ينظر: علوم القرآن، مدخل إلى تفسير القرآن وبيان إعجازه، عدنان زرزور، (دمشق: دار القلم، ط٢، ١٩٩٨م)، ص١٢٥.

(٣) ينظر: أول مَن ألّف في علوم القرآن -رؤية جديدة-، خالد الواصل، مقال منشور بمجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد ١١، السنة السابعة والثامنة، ص٥٧ وما بعدها.

(٤) ينظر: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير، ص١٠، والمحرر، (١/ ٤٣)، علوم القرآن بين البرهان والإتقان، ص١٠٥.

الرأي الخامس: أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) صاحب كتاب (عجائب علوم القرآن) (خ)[١].

ضمّنه الحديث عن فضائل القرآن، وكتابة المصاحف، وعدد السور والآيات والكلمات، وهو اختيار أحمد خليل، وأحسن محمد شرف الدّين[٢].

الرأي السادس: عليّ بن إبراهيم الحوفي (ت: ٣٣٠هـ): له كتاب اسمه (البرهان في علوم القرآن)، مخطوط بدار الكتب المصرية (رقم ٥٩ تفسير)، وهو اختيار جماعة من الباحثين، منهم: الزرقاني، ومنّاع القطان، ومصطفى البغا، وفهد الرومي[٣].

الرأي السابع: ابن حبيب النيسابوري (ت: ٤٠٦هـ) صاحب كتاب (التنبيه على فضل علوم القرآن)، وهو اختيار حازم حيدر[٤].

الرأي الثامن: المباني في نظم المعاني، لمؤلف مجهول (٤٢٥هـ): صدّره بمقدّمة تقع في عشرة فصول مخصّصة لمباحث علوم القرآن، وهو اختيار محمد أبو شهبة[٥].

---

(١) توجد منه نسخة خطية بمكتبة البلدية بالإسكندرية.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق فنون الأفنان، (١/ ٧٣)، وتاريخ علوم القرآن حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص١٥.

(٣) ينظر: دراسات في علوم القرآن، ص٤١.

(٤) ينظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان، ص١٠٥.

(٥) ينظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص٣٥.

الرأي التاسع: ابن الجوزي في القرن السابع الهجري: فلم يُعرَف مَن جمعَ هذه المباحث في مؤلَّف خاصّ وأسماها «علوم القرآن» إلا مع ابن الجوزي في كتابه (فنون الأفنان في علوم القرآن)، وهذا اختيار لفيف من الباحثين، منهم: محمد سلامة، وعلال الفاسي، وفضل حسن عباس[(١)].

الرأي العاشر: الزركشي في القرن الثامن الهجري: وهو اختيار الشيخ محمد فاروق النبهان في كتابه (المدخل إلى علوم القرآن)[(٢)].

الرأي الحادي عشر: البُلقيني في القرن التاسع: وهو اختيار السيوطي (ت: ٩١١هـ) في كتابَيْه: التحرير والإتقان، ونَصُّ عبارته في الإتقان: «إنَّ ممَّا أهمل المتقدِّمون تدوينَه حتى تحلّى في آخر الزمان بأحسن زينةٍ عِلْمَ التفسير الذي هو كمصطلح الحديث، فلم يدوّنه أحد لا في القديم ولا في الحديث، حتى جاء شيخ الإسلام وعمدة الأنام علّامة العصر قاضي القضاة جلال الدين البلقيني رَحِمَهُ ٱللَّهُ فعمل فيه كتابه (مواقع العلوم من مواقع النجوم)، فنقّحه وهذّبه وقسّم أنواعه ورتّبه، **ولم يسبق إلى هذه المرتبة**»[(٣)].

---

(١) ينظر: منهج الفرقان، (١/ ٢٣)، والمدخل، ص١٨، وإتقان البرهان، (١/ ٣٦).

(٢) ينظر: المدخل إلى علوم القرآن، (حلب: دار عالم القرآن، ط١، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م)، ص٥٦.

(٣) الإتقان، السيوطي، (١/ ١٩).

الرأي الثاني عشر: الكافيجي في القرن التاسع الهجري: نقل السيوطي عن شيخه الكافيجي (ت: ٨٧٩هـ) قوله: «قد دوّنت كتابًا لم أُسبق إليه، ثم تعقّبه السيوطي بأنَّه لم يطّلع على البرهان للزركشي، ولا على مواقع النجوم للبُلقيني»[(١)].

الرأي الثالث عشر: محمد أبو دقيقة (ت: ١٣٥٩هـ) صاحب مذكرة علوم القرآن[(٢)].

ونحن إذا ما قارنّا الخلاف في الأوّلية بين علوم القرآن والعلوم الشرعية الأخرى، وجدنا أنَّه مُتكاثر عددًا (١٣ قولًا)، مُتباعد زمنًا؛ يبدأ من أواخر القرن الثاني الهجري وينتهي إلى القرن الرابع عشر (فارق ١٢ قرنًا كاملة)، وهي حقبة طويلة جدًّا في تأريخ العلوم، تدلّ على أنَّ هذا النسق المعرفي ما يزال يبحث عن هُويته العلمية، وأنه لم يتجاوز مرحلة الإعلان بعد، فكيف يُنسب تأسيسُه إلى ثلاثة عشر مؤسِّسًا، على امتداد اثني عشر قرنًا كاملة؟!

(١) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، (صيدا: المكتبة العصرية، د، ت)، (١/ ١١٨).

(٢) ينظر: علوم القرآن، نقد العلمية ومقاربة في البناء، خليل اليماني، ص١١٩.

اعتراض وجوابه:

فإن قيل: إنَّ الخلاف في تحديد الأوّلية هنا هو خلاف تاريخي لا يمسّ البنية الابستمولوجية الداخلية لهذا العلم.

والرأي: أنَّ الخلاف في الأوّلية آيل بالأساس إلى غموض معياري في حقيقة التصنيف في علوم القرآن، أي: ما الذي يُعدّ تصنيفًا في علوم القرآن؟

هل هو ما صُنّف استقلالًا تحت مُسمّى (علوم القرآن)، أم ما صُنّف في (الناسخ والمنسوخ)، أم في (أسباب النزول)، أم في (إعجاز القرآن)، أم في (القراءات).

فأنت ترى أنَّ الخلاف راجع إلى عدم الاتفاق على موضوع العِلْم نفسه، وكذا على غياب جهاز مفاهيمي مستقرّ، وهذه مؤشّرات حقيقية دالّة على صحة اعتبار الخلاف في الأوليّة أحد مظاهر الاضطراب المنهجي في هذا العلم.

ونحن إذا أردنا أن نُمَثّل لهذا اللون من الاضطراب لاح أمامنا **علم الاجتماع**، فقد اختلف النّاس في تسمية أوّل من أسّسه، فقيل: ابن خلدون، وقيل: أوغست كونت، وقيل: إميل دوكايم، وهذا الخلاف لم يكن تاريخيًّا فحسب، وإنَّما كان مرآة لاضطراب بنيوي حقيقي يمسّ هوية العلم من ثلاث مناحي أساسية:

- تحديد موضوع العلم ما هو؟ (هل هو العمران؟ أم المجتمع؟ أم الظواهر الاجتماعية؟)

- تحديد منهجه، هل هو معياري؟ أم وضعي؟

- تحديد وظيفته وغايته، هل هي التفسير؟ أم الإصلاح؟ أم التنبؤ؟

المعثر الثالث: تعاريف متأخّرة ومضطربة:

إنَّ استجلاء التعاريف فَرْشٌ لاَ مَعْدَى عنه في مُقَدِّمَات الدَّرْسِ العلمي وممهّداته؛ إذْ بِهِ يستنير السبيل القصد، وتستقر الحقائق في نصابها، وتُسَدُّ الذريعة إلى السّفه والمماحكة.

ويشمل هذا الإجراء المهم مستويين من التعريف:

المستوى الأول: التعريف بالحقل موضوع الدراسة، وتحديد حدوده ووحداته التي يتألّف منها، بمعنى: تحديد أنطولوجيا (ontology) الحقل، من حيث طبيعته وكينونته ووجوده.

والمستوى الثاني: التعريف بالمفاهيم المفتاحية وتحديد موقعها من الأسرة المصطلحية التي تنتمي إليها.

وضرورة توفّر العلم المدروس على هذين المستويين متصوّرة في عموم الاصطلاحات الرائجة في الفنّ، فكيف إذا كان هذا المصطلح مفردة أساسية تَتَصَدَّرُ بنية العلم، وتُوحي بموضوعاته وفَلْكَة مغزله =فإنَّ من الواجب المُضَيَّق -حينئذٍ- أن يتمّ تعريفه وتقريب معانيه؛ إيذانًا بأوّل خطوة في تشكّل ذلك العلم وابتناء نموذجه النَّظري.

يقول ألكس إنكلز في مُقَدِّمة كتابه (مُقَدِّمة في علم الاجتماع): «إنَّ تعيين حدود علم من العلوم يُعتبر أمرًا لازمًا كُلَّ اللُّزُوم كأساسٍ لبدء الاشتغال بهذا العلم، حتى لو كان هذا التحديد مُؤَقّتًا»[(١)].

ونحن إذا ما لجأنا إلى المُدَوَّنَات المُصَنَّفَة في علوم القرآن للبحث فيما يعنيه هذا المُركّب اللَّفظي «علوم القرآن» وما يدلّ عليه، فإنَّنَا سنُفَاجَأ بثلاث مَلاحِظ أساسية:

الملاحظة الأولى: تأخّر ظهور التعاريف حول هذا الفنّ تأخُّرًا كثيرًا يشنأ عِلميته ويُضعِف الثقة بها، حيث إنَّ أغلب هذه التعاريف هي من وضعِ المُتأخرين، وَقَلَّمَا نعثر في المُدوّنات التراثية على تعريف يُبنى على (المَاصدق) أي: من التطبيق المُباشر لهذه الأصول؛ فالمُؤَسِّسُون لـ«**علوم القرآن**» -كما هو ظاهر من تصانيفهم- لم يقصدوا إلى وضع تعريف لهذا العلم على سبيل الحَدِّ المُطابق للمحدود.

ومن الغريب حقًّا خلوّ الكتب المُؤسِّسة لهذا العلم كـ(البرهان والإتقان) من تعريف لهذا العلم، مع اختصاصها فيه وتأسيسها لمباحثه.

(١) يُنظر: مقدمة في علم الاجتماع، ألكس إنكلز، ترجمة: محمد الجوهري، (القاهرة: دار المعارف، ط٦، ١٩٨٣)، ص١١.

الملاحظة الثانية: اتساع مَسَاوِفِ الخُلْفِ بين تلك التعاريف المتأخّرة.

وسيأتي معنا ذلك في نهاية هذا المبحث.

الملاحظة الثالثة: التبعية التعريفيّة للعلوم الحافّة به المؤدية إليه؛ كعلم التفسير، وعلم الحديث.

وهكذا قُدِّرَ لـ«علوم القرآن» -عبر مسيرته الطويلة- أن يظلّ خِلْوًا من تعريف معياري جامع؛ فاختلطت بذلك اتجاهاته، والْتَاثَتْ مسالكه.

والآن بعد أن لاحت لنا عِلل التعريف جاز أنْ نتساءل عن أسبابها وبواعثها؟

١. **قيل**: إنَّ ذلك آيِلٌ بالأساس إلى قلّة المؤلّفين في هذا العلم[(١)]!

وجوابه من وجهين:

الأول: أنَّ ذلك إِعْذَالٌ في صورة إعذار، فالعلوم تتفاضل وتتناضل بكثرة روّادها ومُؤَلِّفيها، وهو ما يصطلح عليه الإبستمولوجيون بـ«الجماعة العلمية»[(٢)].

(١) ينظر: التأليف في علوم القرآن، أحمد السالكي، ص١٧.

(٢) وهي إحدى الموضوعات المُهِمَّةِ في نظرية المعرفة، ويَعْنُون بها: اجتماع جماعة من المتخصّصين على تقاليد وقواعد علمية واحدة.

والثاني: أنَّ المعاينة التاريخيّة لمُصنّفات «علوم القرآن» تكشف عن وجود عدد معتبر من التصانيف في مختلف الأطوار الزمنيّة.

٢. **وقيل**: إنَّ ذلك بسبب التقارب الشَّديد بينه وبين علم التفسير، حيث يستغني بعضهم عن تعريفه بتعريف علم التفسير[(١)]!

وجوابه:

إنَّ تداخل الحقائق وامتزاجها يفرض على الجماعة العلمية وضع مزيد من التعاريف المُوضّحة والحدود الراسمة؛ تحقيقًا لشرط «التمايز والاختصاص»، فالتفاهم يكون ممكنًا فقط (غير ملتبس) عندما يقتصر مصطلح واحد على مفهوم واحد، وبالعكس. وقديمًا قيل: «إذا اختلفتم في الحقائق فَحَكِّمُوا الحدود، أي: التعاريف»[(٢)].

٣. **وقيل**: إنَّه يتعذّر الإتيان بحدّ جامع مانع[(٣)].

---

(١) ينظر: التأليف في علوم القرآن، أحمد السالكي، ص١٧.

(٢) ترتيب الفروق واختصارها، البقوري، ت: اعمر بن عباد، (الرباط، وزارة الأوقاف المغربية، ط١، ١٩٩٤م)، (٢/ ٣٥٢).

(٣) ينظر: المحرر في علوم القرآن، مساعد الطيار، (المغرب: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ط٢، ٢٠٠٨م)، ص٢٣.

وجوابه:

أنَّ هذا التعذّر لا يمنع من تعريف «علوم القرآن» بخواصّه المَايزة له؛ جريًا على طريقة الفقهاء، الذين لا يقصدون تحديد التعريف بذاتيّاته التي لا يُشاركه فيها شيء آخر، وإنَّما يعتبرون كُلَّ تحديد تَأَدَّى به إيضاح معنى اللّفظ في ذهن المتلقي تمييزًا صحيحًا وتعريفًا مقبولًا.

٤. **وقيل:** إنَّ ذلك بسبب كثرة استمداد هذا العلم من العلوم الأخرى، حتى صار كأنه تَجْمِيعٌ لمباحث علوم مختلفة ومتباعدة، يصعب إدراجها في تعريفٍ واحدٍ[(١)]!

وهذا التعليل هو -برأيي- من أرجح ما ذُكر من التعليلات وأسَدِّها، وهو اعتراف بأنَّ لتبعيّة «علوم القرآن» للعلوم الشرعية الأخرى يَدًا فاعلةً في تأخّر تعاريفه واضطرابها.

وينضاف إلى هذا التعليل تعليلٌ أوضح وأدّل، وهو أنَّ تأخّر ظهور التعريف والْتِيَاثه، هو بسبب عدم نضجه في أذهان المُستعملين له، الأمر الذي أدّى إلى تأخّر تشكّل الأنساق المعرفية في هذا العلم؛ إذْ لا يتم تعريف العلوم عادةً إلا بعد اكتمال الرؤية الكليّة لاصطلاح العلم.

---

(١) ينظر: التأليف في علوم القرآن، أحمد السالكي، ص١٧.

وإنَّا لَنَعْنِي بالنّضج هنا ما عَنيناه في كتابنا (سؤال المصطلح في العلوم الإسلامية): القدرة على إفادة التصوّر، وتَأْدِية غرض التواصل عبر متصوّرات محدّدة يسهل ارتسامها في ذهن القارئ، ارتسامًا «يؤنس النَّاظر بمعنى المطلوب»[(١)]، فتنحسر بذلك دائرة التنازع لصالح الوفاق والتواضع المصطلحي[(٢)].

فالاصطلاح كالعُرف محوج إلى وقت لكي يحصل له فيه ثبات واستقرار المعنى الجديد المصطلح عليه، «حتى لا تُفضي العبارات إلى لَبْس يعوق الإلمام بالأحكام العقلية التي تتألّف منها القضايا والقوانين»[(٣)].

بل إنَّ عنصر «النُّضْج» هو الدليل المادي الشَّاخص على انتقال اللَّفظ من المفهومية إلى المصطلحية، **فكلّما تحقَّقَ للّفظ نضجه كلّما اقترب من الرتبة المصطلحية، وابتعد بذلك عن رتبة المفهومية.**

فالمصطلح يختصّ بجملة من الخصائص، نحو: الاتفاق، والانضباط، والنضج. أمَّا المفهوم فهو يختصّ بالشيوع والامتداد والإشكال؛ إذْ يندر فيه

---

(١) البرهان في أصول الفقه، الجويني، ت: صلاح عويضة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، (٢/ ٦).

(٢) ينظر: سؤال المصطلح في العلوم الإسلامية، أحمد ذيب، ص٤٣، ٤٨.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ت: علي دحروج، (بيروت: لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦)، المقدمة.

الضبط الدلالي ويتعذّر التأطير الكامل لمعناه، فغالبًا ما يُعرّف بمفردات غير منضبطة تقبل الزيادة والنقصان[١].

فمِن العَلائِم الفارقة بين المصطلح والمفهوم: نضج المصطلح واكتماله، فحين يغيب النّضج نكون أمام ألفاظٍ لغوية مُجرَّدَة عن أيّة حمولة مفهومية، وعندما يحضر النّضج حضورًا غير تام، فإنَّ اللَّفظ اللّغوي يتحوَّل إلى مفهوم، أمَّا إذا كان النّضج كامل الحضور، فإنَّ اللَّفظ أو المفهوم ينتقل إلى رتبة المصطلح[٢].

بل إنَّ عنصر «النُّضج» هو شرط أساس في تحقّق خصيصة «الاتفاق». وما لا تَتَحَقَّقُ الخصيصة إلّا به فهو خصيصة، تمامًا كما أنَّ ما لا يتمّ الواجب إلا به فهو واجب. فالمصطلح يكتسب اصطلاحيته حين يحظى بالاتفاق، ويصبح مُتَّفَقًا عليه حين يبلغ ذروة النُّضْج، فبِالنُّضْج إذن يُحَقِّقُ المصطلح وجوده[٣].

وتحضر خصيصة النّضج في المصطلح سواء أكانت علاقته بلفظه اعتباطية أم تناسبية.

---

(١) ينظر: نظريّة المفاهيم، ساجر (جورج)، تر: جواد سماعنه، مجلة اللسان العربي، العدد ٤٧، س١٩٩٩.

(٢) ينظر: الدراسة المفهومية: مقاربة تصورية ومنهجية، سعاد كوريم، مجلة إسلامية المعرفة، س١٥، ع٦٠، ربيع ١٤٣١هـ= ٢٠١٠، ص٥١.

(٣) ينظر: الدراسة المفهومية: مقاربة تصورية ومنهجية، سعاد كوريم، ص٥١.

وبيان ذلك: أنَّ كلّ مصطلح إنما يُقبَل حين يكون قادرًا على أداء الغرض المراد منه، وهو نقل مضمونه إلى الأذهان بدقّة، والإحالة بوضوح على مرجع محدّد. ويستدعي الوفاء بهذا الغرض التواصلي أن يصير المصطلح قويًّا، وأن يتجاوز مرحلة الالتباس بغيره التي تُصاحب بداية تَشَكُّله، من خلال الانتقال عبر جملة مراحل أشار إليها أحد الباحثين بقوله: «المصطلح يُبتكر، فيوضع ويُبَثُّ، ثم يُقذف به في حلبة الاستعمال؛ فإمَّا أن يَروج فيثبت، وإمَّا أن يكسد فيَمَّحِي. وقد يُدْلى بمصطلحَيْن أو أكثر لمتصَوَّر واحدٍ، فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في سوق الرواج، ثم يحكم الاستعمال للأقوى فيستبقيه، ويتوارى الأضعف»[(١)].

وهذا يعني أنَّ المصطلح يمرّ بمراحل؛ أبرزها: النشوء، والإدماج، والنّضج، وصولًا إلى مرحلة الاتفاق التي تمكِّنه من الانخراط نهائيًّا في العُرف اللّغوي الخاص.

ويعدّ النُّضْج هو الخطوة الانتقالية الحاسمة في مسيرة المصطلح، التي تفصل في وجوده الاصطلاحي بين بداية التكوين وبداية الاكتمال، أو قُلْ بين الوجود بالقوّة والوجود بالفعل؛ إِذْ بالنّضج يبلغ المصطلح أَشُدَّه، فيكتسب قوّة

(١) قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، عبد السلام المسدي، (تونس: الدار العربية للكتاب، ط١، ١٩٨٤)، ص٢٧.

اصطلاحية تَحُول دون الْتِباسه بغيره، وتُخرِجه من دائرة التنازع والخلاف، لتلج به مجال المسالمة والاتفاق. وحين تجتمع خصيصتا النّضج والاتفاق في لفظٍ وُضِعَ للدلالة على معنى خاصّ في مجالٍ تداوليٍّ خاصّ -بحيث يتبادر ذلك المعنى عند سماع اللَّفظ- فإنه يتحوّل نهائيًّا إلى «مصطلح»[(١)].

وخالص الأمر في ذلك: أنَّ تعريف العِلْم ليس مجرّد صياغة لفظية، وإنما هو إعلان عن اكتمال وعي العلم بذاته، وأنَّ تأخر ظهور التعاريف يدلّ غالبًا على تأخّر تشكّل الهوية المعرفية لذلك العلم.

ويُسمّي توماس كون هذه المرحلة مرحلة ما قبل البراديغم، حيث لا يكون هناك إطار نظري موّحد يسمح بصياغة تعريف مستقل.

ومما تتسم به هذه المرحلة كذلك غموض حدود الموضوع، ومن الواضح أنه لا يمكن تعريف عِلْم ما بدقة ما لم تُحسم حدوده، ولهذا تأخر تعريف علم الاجتماع مثلًا حتى استقر موضوعه النسبي عند إيميل دوركايم بوصفه علم الوقائع الاجتماعية، وكذلك الأمر بالنسبة لتعريف علم المقاصد تأّخر ظهوره إلى غاية تمايز موضوعاته عن أصول الفقه.

(١) ينظر: الدراسة المفهومية: مقاربة تصورية ومنهجية، سعاد كوريم، ص٦٣.

ولئلا يكون كلامنا نظريًّا مُحَلِّقًا في سماء التجريد، نُورِد عددًا من التعاريف المقترحة في هذا العلم، مع محاولة استخلاص تعريف مناسب، يُمَهِّد لنا القول في بقية المباحث، ذلك أنَّ مبحث التعريف يُشَكِّل لُحمة الكتاب بل سُداه؛ لأنَّ كافة المراحل العلمية تنبني عليه، ابتداءً بتحديد مباحثه وموضوعاته، ومرورًا ببيان وظائفه وأغراضه، وانتهاء باجتراح مناهجه وطرائق البحث فيه.

وسوف يتم إيراد التعاريف المتصلة بالمعنى اللقبي لهذا المركّب، أي: بعد أن أصبح نسَقًا معرفيًّا له شخصيته وموضوعه ومسائله.

عرض مفاهيمي

المُعَرِّف	التعريف	الملاحظات
محمد الزرقاني	مباحث تتعلق بالقرآن الكريم، من ناحية نزوله وترتيبه وجمعه وكتابته[1].	– التعبير عن موضوعات الفنّ بـ«المباحث» دقيق. – لم يوضح كيفية التعلّق ولا حدوده. – تعريف بذِكْر بعض الأفراد، والأصل في التعاريف العموم.
مناع القطان	العلم الذي يتناول الأبحاث التي لها علاقة بالقرآن من معرفة أسباب النزول، وجمع القرآن، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ... إلى غير ذلك مما له صلة بالقرآن[2].	– التعبير عن موضوعات الفن بـ«المباحث». – لم يوضح طبيعة العلاقة ولا حدودها. – تعريف بذِكْر بعض الأفراد، والأصل في التعاريف العموم.
البوطي	طائفة معيّنة من الأبحاث المهمة المتعلّقة بالقرآن تعلّقًا مباشرًا وقريبًا؛ كتفسيره وناسخه ومنسوخه ومكيّه ومدنيّه،	– التعبير عن موضوعات الفن بـ«المباحث المهمة». – مما يُحمد لهذا التعريف تحديد طبيعة التعلّق بالقرآن، فهو تعلّق مباشر وقريب.

(١) ينظر: مناهل العرفان، (١/ ٢٧).

(٢) ينظر: مباحث في علوم القرآن، ص١٢.

المُعَرِّف	التعريف	الملاحظات
	ومحكمه ومتشابهه، وقراءاته...[1].	
فاروق حمادة	**مجموعة من العلوم** التي **تستند** إلى القرآن الكريم، **وتُسَهّل للباحث فهمه على الوجه الصحيح، وتكشف له أسراره ومعانيه**[2].	- وصف علوم القرآن بأنها **مجموعة من العلوم**، وهو علم واحد. - نصّ على **مرجعية هذه العلوم، فهي تستند إلى القرآن الكريم.** - بيّن **وظيفة علوم القرآن، وهي تيسير الفهم، واكتشاف أسراره ومعانيه.**
مساعد الطيار	جملة من **أنواع المعلومات المضبوطة ضبطًا خاصًّا، المتعلّقة بالقرآن، من حيث** نزوله وجمعه وقراءته ومكيّه ومدنيّه وأسباب نزوله وما إلى ذلك...[3].	- تسمية المباحث التي يتألّف منها علوم القرآن بـ«**المعلومات**». - وصف هذه المعلومات بأنها منضبطة ضبطًا خاصًّا، لكنه لم يوضّح هذه الخصوصية بالتفصيل. - لم يوضح كيفية التعلّق ولا حدوده. - تعريف بذِكْر بعض الأفراد، والأصل في التعاريف العموم.

(١) ينظر: من روائع القرآن، ص٦٧.

(٢) ينظر: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير، ص٥.

(٣) ينظر: المحرر في علوم القرآن، ص٢٣.

المُعَرِّف	التعريف	الملاحظات
نور الدين عتر	**اسم علم** يُراد به **معنى خاص** يدلّ على **علم خاص** تتصل به العلوم من **ناحية كلية عامة**[1].	- مما يُحمد لهذا التعريف **بيان طبيعة اتصال العلوم الحافة بالقرآن الكريم**؛ فهي تتصل به **بصفة كلية عامة**. - التعبير بالخصوصية فيه إجمال، والأصل في التعاريف أنها موضوعة للبيان.
ضياء الدين عتر	**علم** يضم **أبحاثًا كلية** مهمّة، تتصل بالقرآن من نواحٍ شتى، يمكن اعتبار كلّ منها علمًا متميزًا[2].	- وصف علوم القرآن بأنه **علم**. - التعبير عن موضوعات الفن بـ«الأبحاث». - دراسة موضوعات علوم القرآن يتم بطريقة **كليّة**.
فضل هادي	**علم** يدرس **الموضوعات** المتعلقة بالقرآن سواء أكانت **خادمة له**، أم **معينة على فهمه**[3].	- وصف علوم القرآن بأنه **علم**. - بيان **وظيفة العلم**، وهي دراسة الموضوعات المتعلّقة بالقرآن، لكنه لم يوضح حيثيات هذه الدراسة. - تحديد طبيعة العلاقة بكونها إمّا خادمة له، أو معِينة على فهمه، لكنه لم يوضح طبيعة الخدمة، ولا نوعية الإعانة، فهي قيود مجملة لا يحصل بها الإيضاح.

(١) ينظر: علوم القرآن، ص٧.

(٢) ينظر: تحقيق كتاب فنون الأفنان، لابن الجوزي، المقدمة، ص٧١.

(٣) ينظر: علوم القرآن: إشكالية تعريف العلم وتصنيف الموضوعات، مقال منشور على ملتقى أهل التفسير بتاريخ: ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٩م، ٥ ذو الحجة ١٤٣٠هـ.

المُعَرِّف	التعريف	الملاحظات
فهد الرومي	يشمل **كلّ علم خَدَم القرآن** أو **استند إليه**؛ كعلم التفسير، وعلم التجويد، وعلم الفرائض، وعلم اللغة[1].	- قوله (يشمل كلّ علم) يفيد تعدد موضوع علوم القرآن، وهو غير صحيح من الناحية الإبستيمية. - بيان صلة المباحث المندرجة في علوم القرآن، وهي كل علم خَدَم القرآن أو استند إليه، لكن لم يوضح التعريف كيفية هذه الخدمة، ولا طبيعة الاستناد، فهي قيود مجملة لا يحصل بها الإيضاح.
هشام مومني	ما **يخدم القرآن** من حيث **تاريخه وقراءته وتفسيره على وجه كلي، يشمل العلوم الناشئة منه والمستمدة من غيره**[2].	- تصنيفه للمباحث المندرجة تحت علوم القرآن، فهي تدور حول ثلاثة محاور كلية: التاريخ والقراءة والتفسير. - بيان طبيعة اتصال العلوم الحافّة بالقرآن الكريم، فهي تتصل به بصفة كليّة عامة. - بيان أنواع العلوم المنطوية تحت علوم القرآن، فهي ناشئة منه ومستمدة من غيره.

(١) ينظر: دراسات في علوم القرآن، ص٤٥.

(٢) ينظر: علوم القرآن من إشكال التصنيف إلى وضع المفهوم، ندوة علوم القرآن، دار الحديث الحسنية، الرباط، ٢٠١٩م، ص٥٩.

المُعَرِّف	التعريف	الملاحظات
الشريجي	**مباحث كلية مرتبطة بالقرآن يمكن اعتبار كلّ مبحث منها فنًّا قائمًا بذاته**[1].	- التعبير عن موضوعات الفنّ بـ«المباحث». - بيان طبيعة اتصال العلوم الحافة بالقرآن الكريم، فهي تتصل به بصفة كلية عامة. - لم يوضح كيفية ارتباط هذه المباحث بالقرآن. - التوسع في العلمية: «يمكن اعتبار كل مبحث منها فنًّا قائمًا بذاته!».
محمد القيمي	**معارف من اللّغة والدّين** موضوعها القرآن الكريم[2].	- التعبير عن موضوعات الفن بـ«المعارف». - بيان المعارف (المرجعية) التي يستمد منها علوم القرآن مادته (اللغة والدين). - إجمال المعارف اللغوية والدينية التي يتألف منها علوم القرآن، والمطلوب من التعاريف الإخراج من الجهالة، لا الردّ إليها. - بيان موضوع علوم القرآن، وهو القرآن الكريم.

(١) ينظر: ندوة علوم القرآن، دار الحديث الحسنية، الرباط، ٢٠١٩م.

(٢) الأصلان في علوم القرآن، ص٣.

المُعَرِّف	التعريف	الملاحظات
سالم أبو عاصي	**علم** يُبحث فيه عن **مباحث كليّة** تتعلّق بالقرآن من عدّة نواحٍ، تلقِي الضوء على **نصّ القرآن أو معناه أو هدفه**، بحيث **تبيّن حقيقة كونه من عند الله**[1].	- التعبير عن موضوعات الفن بـ«**المباحث**». - وصف علوم القرآن بأنه **علم**. - دراسة موضوعات علم القرآن يتم بطريقة **كليّة**. - لم يوضح كيفية التعلّق ولا حدوده. - تحديد موضوعات هذا الفن بثلاثة محاور: نصّ القرآن أو معناه أو هدفه. - بيان **وظيفة** هذا الفنّ، وهي: التأكيد على كون **القرآن من عند الله تعالى**.
نبيل صابري	**المسائل** المتعلّقة بالقرآن من ناحية **الحقيقة، والتاريخ، والأداء، والبيان، والاحتجاج، على وجه الجملة أو التفصيل**[2].	- التعبير عن موضوعات الفن بـ«**المسائل**». - بيان **المحاور الكبرى المتعلقة بالقرآن**، وهي **الحقيقة، والتاريخ، والأداء، والبيان، والاحتجاج**. - دراسة موضوعات علم القرآن يتم بطريقة **كليّة وتفصيلية في آن واحد!**

(١) ينظر: علوم القرآن عند الشاطبي من خلال كتابه الموافقات، ص١٠٦.

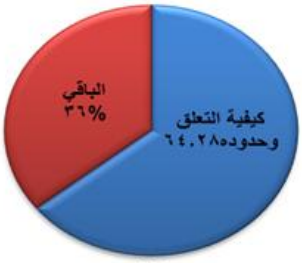
(٢) ينظر: علوم القرآن بين الاصطلاح والموضوع، ص١٤٤.

معايرة التعاريف

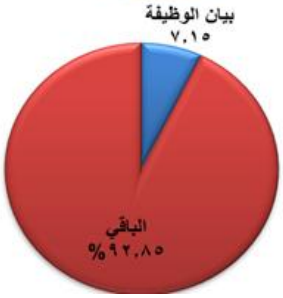
تسمية الفن	التعبير عن موضوعات الفن	كيفية التعلق وحدوده (المحاور الكبرى)	بيان مرجعية علوم القرآن وإمداداتها	بيان الوظيفة	التنصيص على الكلية
– علم – علوم – طائفة معينة – معارف	– مباحث – أبحاث – معلومات – معنى خاص – أبحاث كلية – موضوعات	– نزوله وترتيبه وجمعه وكتابته – المتعلّقة بالقرآن تعلّقًا مباشرًا وقريبًا – موضوعات خادمة للقرآن أو معِينة على فهمه. – من حيث نزوله وجمعه وقراءته ومكيّه... – علم خاص – تاريخه وقراءته وتفسيره – كلّ علم خَدَم القرآن أو استند إليه – نصّ القرآن أو معناه أو هدفه – الحقيقة والتاريخ والأداء، والبيان والاحتجاج	– تستند إلى القرآن الكريم	– تبيّن حقيقة كونه من عند الله	– من ناحية كلية عامة – مباحث كلية – على وجه كلي – على وجه الجملة أو التفصيل


تسمية الفن
٢٨.٥٧
الباقي
%٧١.٤٣


التعبير عن
موضوعات الفن
٤٢.٨
الباقي
%٤٧.٢


كيفية التعلق
وحدوده٦٤.٢٨
الباقي
٣٦%


مرجعية العلم
٧.١٥
الباقي
%٩٢.٨٥


بيان الوظيفة
٧.١٥
الباقي
%٩٢.٨٥


كلية المباحث
٢٨.٥٧
الباقي
%٧١.٤٣

قراءة في التعاريف السَّابقة:

إذا نظرنا في التعاريف السَّابقة نجد:

- أنها متضمّنة في الجملة ذِكر ستة عناصر: تسمية الفن، التعبير عن موضوعاته، وبيان كيفية التعلّق وحدوده (تسمية محاوره الكبرى)، وبيان مرجعية العلم واستمداداته، وبيان الوظيفة التي يضطلع بها العلم، وأخيرًا كليّة مباحثه وقضاياه.

- أنّ أكثر العناصر **تغييبًا في التعريف**، هي: **تسمية الفنّ** (أربعة تعريفات فقط ٢٨.٥٧٪) ، **والمرجعية** (تعريف واحد فقط ٧.١٥٪)، **والوظيفة** (تعريف واحد فقط ٧.١٥٪).

- أكثر العناصر **حضورًا في التعاريف** هي: **التنصيص على طبيعة العلاقة وحدودها** (تسمية المحاور الكبرى للعلم) (تسعة تعريفات ٦٤.٢٨٪).

- أنَّها ليست على وِزان واحد من حيث استيفاء هذه العناصر الستة، حيث نلاحظ اضطراب في تسمية هذا الفنّ فهو **علم وعلوم ومعارف**، كما أنّنا نسجّل اختلافًا واضحًا في التعبير عن موضوعاته، فهي **مباحث وأبحاث ومعلومات وموضوعات ومعانٍ خاصة**.

التعريف المختار:

بناء على ما سبق من الملاحظات يمكن القول: إنَّ «**علوم القرآن**» هو عبارة عن «**مباحث كليّة تبحث ما احتيج إليه في شؤون القرآن الكريم تاريخًا وأداءً وتفهيمًا وتدوينًا وتفهيمًا**».

وهو تعريف دالّ على أفراد المعرَّف وخصائصه، ومانع من دخول غيره فيه، وعارٍ عن الدَّوْر والحشو وما لا غناء فيه.

- قولنا: (**ما احتيج إليه**) قيدٌ أوّل لإفادة ما يدخل في مباحث هذا الفنّ.

ولا يكفي قيد الاحتياج الذي يدّعيه كلّ أحد، وإنما التوقّف، أي: يتوقف عليه فهم الخطاب؛ فعلم الفقه مثلًا لا يتوقف عليه فهم القرآن، فقد يُدّعَى فيما ليس بوسيلة أنَّه وسيلة إلى فهم القرآن، وأنَّه مطلوب كطلب ما هو وسيلة بالحقيقة، فإنَّ علم العربية، أو علم الناسخ والمنسوخ، وعلم الأسباب، وعلم المكي والمدني، وعلم القراءات، وعلم أصول الفقه، معلوم عند جميع العلماء أنَّها مُعينة على فهم القرآن[1].

وخالص القول في هذا القيد: أنَّ كلّ علم يحتاج إليه القرآن من جهة توقفه عليه في بيان المعنى فهو من علوم القرآن.

---

(١) الموافقات، الشاطبي، (٤/ ١٩٤)؛ والتحرير والتنوير، لابن عاشور، (١/ ٢٦).

- وقولنا: (**مباحث**) قيدٌ ثانٍ لإفادة طبيعة المسائل المنطوية تحت هذا الفنّ، فهي مطلوبات خبرية **يُبرهَن عليها**[(١)] في ذلك الفنّ، وهي ليست علمًا (لأنَّ بعض الشيء لا يكون نفس ذلك الشيء)، ولا علومًا، ولا معلومات (لأنَّ المعلومات ليست سوى نواتج ومعطيات مرتجلة، أمَّا المعرفة فهي الوعي والخبرة المكتسبة من استثمار المعلومات).

- وقولنا: (**كليّة**) قيدٌ ثالث لبيان أنَّ المقصود بالأنواع الداخلة تحت الأجناس من هذا الفنّ جوانبها الكليّة، وحقائقها الإجمالية، أمَّا التفاصيل فتُطلب في محالّها المخصوصة.

وأودّ أن أُشير هاهنا إلى أنَّ مسائل العلم إذا لم تتحوّل إلى قضايا كليّة، فإنَّ العلم سيدخل -حينئذٍ- مرحلة الأزمةِ والضُّمُور، بعدما يكثر اختراقه وتسوّره؛ لأنَّ «كليّة مباحثه» تحجز بينها وبين تَقَحُّم الدخلاء والأدعياء.

ولنعتبر في ذلك بصناعة الكلام التي وُصِفت في فترة من فتراتها بأنَّها «كثيرة الدخلاء والأدعياء، قليلة الخُلَّصِ والأصفياء، والنجابة فيها غريبة، والشروط التي تستحكم بها الصناعة بعيدة سحيقة»[(٢)]. والسبب: هو عجز مسائله عن بلوغ مستوى القضايا الكليّة وقتئذٍ.

---

(١) وما لا يحتاج إلى أن يُبرهن عليه فهو جزئي، كما هو واقع موضوعات علوم القرآن في صورتها الراهنة، فهي عبارة عن تصوّرات جزئية، لا قضايا كليّة.

(٢) رسائل الجاحظ، عمرو بن بحر الجاحظ، ت: عبد السلام هارون، (القاهرة: الخانجي، ١٣٨٤هـ)، (٤/ ٢٤٨).

- وقولنا: (**تاريخًا**) قيدٌ رابع لإفادة موضوعات المحور الأول من محاور هذا الفن، وهو يشمل مسائل النزول والتدوين.

- وقولنا: (**أداءً**) قيدٌ خامس لإفادة موضوعات المحور الثاني من محاور هذا الفن، وهي التجويد والقراءات.

- وقولنا: (**تفهيمًا**) قيدٌ سادس لإفادة موضوعات المحور الثالث من محاور هذا الفنّ، وهي قواعد الفهم والتأويل والتدبر.

المعثر الرابع: التعدّد اللقبي والسيولة المفاهيمية:

شهد هذا العلم -منذ بداية تشكّله- اختلافًا كبيرًا في تلقيبه وتسميته، فَحُلِّي بأسَامٍ مُتباينة تعكس مدى اختلاف الدارسين في تحديد هُوِيَّتِه العلمية؛ فالعناوين -كما هو معلوم- دَوَالٌّ على ما وراءها، وَهَوَادٍ إلى ما بعدها.

هذا، وقد رصد البحث خمسة ألقاب لهذا الفنّ:

١- فهو علم القرآن.

٢- وهو علوم القرآن.

٣- وهو علوم التنزيل.

٤- وهو علوم الكتاب.

٥- وهو علوم الفرقان.

ويُلاحظ أنَّ الجزء الذي يُمَثِّلُ «**المُضاف**» في هذه الألقاب التركيبيّة يُعَبَّر عنه بالإفراد أحيانًا قياسًا على علم الحديث، وبالجمع أحيانًا أُخَر (لتشمل كلّ علم يبحث في القرآن)، وهي الأشهر[(١)].

(١) ينظر: علوم القرآن من خلال مقدمات التفسير، محمد حقي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٤م)، ص٤٣.

كما أنَّ الجزء الثاني من هذه الألقاب الذي يُمَثِّل «**المُضاف إليه**» وقع فيه الخلاف، فهل هي علوم **القرآن**، أم علوم **التنزيل**، أم علوم **الكتاب**، أم علوم **الفرقان**؟

فإن قيل: مَا الضَيْرُ في تعدّد أَسْمَائِه وألقابه، أليست كثرة الأسماء دالة على شرف المُسَمَّى وفضله؟ فصيغة الجمع تدلّ على فخامة هذا العلم وعلوّ شأنه، وعظيم خطره، فكلّ موضوع منه ينتظم فوائد متعدّدة(١).

يقول محمد الزرقاني: «وإنَّما سُمِّي هذا العلم [علوم] القرآن بالجمع دون الإفراد للإشارة إلى أنَّه خلاصة علوم متنوّعة باعتبار أنَّ مباحثه المُدَوَّنة تتصل اتصالًا وثيقًا -كما علمت- بالعلوم الدينيّة والعلوم العربية، حتى إنك لتجد كلّ مبحث منها خليقًا أن يسلك في عداد مسائل علم من تلك العلوم؛ فنسبته إليها كنسبة الفرع إلى أصوله أو الدليل إلى مدلوله، وما أشبهه بباقة منسّقة من الورود والياسمين إزاء بستان حافل بألوان الزهور والرياحين»(٢).

ويضيف أبو شهبة: «جُمع لفظ (علوم) ولم يُفرد؛ **لأنَّ المراد شمول كلّ علم يبحث في القرآن من أيّ ناحية من نواحيه المتعدّدة**...، ثم اختصرت هذه المباحث والعلوم المُتعدّدة، وجُمعت جُلّ أصولها ومسائلها في كتاب واحد،

(١) ينظر: إتقان البرهان، فضل حسن عباس، (١/ ٥٣).

(٢) مناهل العرفان، الزرقاني، (١/ ٢٨).

وصار علوم القرآن علمًا ولقبًا لهذه المباحث المُدوّنة في موضع واحد، بعد أن كانت مبعثرة في عشرات الكتب، وصار علمًا واحدًا بعد أن كانت جملة من العلوم»[(١)].

وقال في موضع آخر مُرَجِّحًا الصيغة الجمعية: «ولعلّ الإبقاء على الجمعية بعد صيرورته علمًا واحدًا؛ لمْحًا للأصل، **وللإشارة إلى أنه خلاصة علوم كثيرة تجمّعَت في مصبّ واحد، وهو هذا العلم**»[(٢)].

ويقول الدكتور فضل حسن عباس معتذرًا عن مجيء «علوم القرآن» بصيغة الجمع: «قبل أن يُدوَّن هذا العلم بمعناه الاصطلاحي الذي استقرّ عليه الأمر، كان الأئمة يُؤَلِّف كلّ واحد منهم في موضوع من موضوعات هذا العلم، فكتب بعضهم في أسباب النزول، وكتب آخر في النسخ، وثالث في المبهمات، ورابع في أمثال القرآن، وخامس في الإعجاز، إلى غير ذلك، **ثم اختُصرت هذه الموضوعات وضُمّ بعضها إلى بعض وسُمّيت هذا الاسم (علوم القرآن)**»[(٣)].

وقريبًا منه قول محمد صفا حقي: «**أطلق أهلُ العلم هذا المصطلح «علوم القرآن» بلفظ الجمع لمحًا للأصل ليشمل كلَّ علم يبحث في القرآن في أيّ ناحية**

(١) المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد أبو شُهبة، (القاهرة: مكتبة السنّة، ط٢، ٢٠٠٣م)، ص٢٦.
(٢) المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد أبو شُهبة، ص٢٦.
(٣) المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد أبو شُهبة، ص٢٦.

من نواحيه المتعدّدة، وليشمل أيضًا كُلَّ ما يخدم النَّص القرآني أو يستند إليه، وإن كان قد استعمل لفظ الإفراد (علم القرآن) قليلًا»[١].

واستحسن فضل هادي هذه التسمية، قياسًا على العلوم الأخرى، فقال: **«ولا غرابة في هذه التسمية؛ فثمّة علوم أخرى سميت بصيغة الجمع، مثل: علوم الحديث، وعلوم الاتصالات، وعلوم الإدارة، وغيرها»**[٢].

ويُجاب عن هذه الاعتذارات من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنَّ التعدّد قد يكون مقبولًا فيما إذا كانت الأسامي مُترادفة على معنى واحد، وهي ليست كذلك.

فكلّ لقب من هذه الألقاب يستبطن تصوّرًا ضمنيًّا لطبيعة النّص، وتنشئ أفقًا مختلفًا يؤثّر في ترتيب موضوعاته ومسائله.

- **فعلم القرآن** يُركّز على القرآن بوصفه نصًّا معيّنًا مكتملًا.
- **وعلوم القرآن** يُركّز على المقاربات المتعدّدة للنّص.
- **وعلوم التنزيل** يُحيل إلى بعد الحدث والعملية التاريخية للنزول.

---

(١) علوم القرآن من خلال مقدمات التفسير، محمد حقي، ص٤٣.

(٢) إشكالية تعريف العلم وتصنيف الموضوعات، فضل هادي، مقال منشور على ملتقى أهل التفسير بتاريخ: ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٩، الأحد، ٥ ذو الحجة ١٤٣٠هـ.

- **وعلوم الكتاب** يكشف عن صفة التدوين والتقنين والمرجعية المكتوبة.
- **وعلوم الفرقان** يُبرز البعد القيمي والحكمي للنّص.

الوجه الثاني: أنَّ الاستدلال بتعدّد الأسامي على فضل وشرف المُسَمَّى إنَّما يروق في باب الفضائل والعَمَليّات لا في النَّظريات والعِلميات، **فألقابُ العلوم مُحْوجة إلى تواطؤ الجماعة العلمية واتفاقها حتى تكون قابلة للتداول العمومي؛ إذْ لا يصحّ أن يَصْطَلِحَ الإنسان مع نفسه اصطلاحًا لا يعرفه غيره، يخرج به عن عادة النَّاسِ**[(١)].

فالأساس في المُصطلح أن يكون «له طريق تقريبيّ يليق بالجمهور»[(٢)]، وأن يُستعمل في علمٍ أو فَنٍّ بعينه ليكون واضحَ الدلالة، مُؤَدِّيًا المعنى الذي يريده واضعوه.

فمن منظور تاريخ العلوم يُحيل التعدّد اللقبي إلى أنَّ الحقل المعرفي كان في مرحلة التماهي مع العلوم المجاورة، ولم يستقل بعدُ بحدٍّ جامع مانع.

---

(١) ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د، ت)، ص٢٨٨.

(٢) الموافقات، الشاطبي، المقدمة السادسة، ت: مشهور آل سلمان، (الرياض: دار ابن عفان، ط١، ١٩٩٧م)، (١/ ٦٧)، ويُقَارَن بابن دقيق، ونَصُّ عبارته: «ينبغي في هذا كلّه ألّا يصطلح الإنسان مع نفسه اصطلاحًا لا يعرفه غيره، يخرج به عن عادة النَّاس». الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص٢٨٨.

الوجه الثالث: أنَّ اجتماع مجموعة من العلوم الجزئية لا يُبَرِّر قيام علم جديد، ما لم تنصهر مباحثها في إطار نظري واحد يكون له مصطلحاته، وموضوعه، وأغراضه، ومناهجه.

الوجه الرابع: أنَّ التفاوت بين عِلْم القرآن بصيغة المفرد، وعلوم القرآن بصيغة الجمع، يُحيلنا إلى الاختلاف في تصوّر بنية هذا الحقل المعرفي، فصيغة المفرد تفترض وحدة ابستمولوجية ذات موضوع محدّد ومنهج مُحدّد.

وأمَّا صيغة الجمع فهي تفترض تعدّدًا وظيفيًّا وتخصّصيًّا، بحيث يغدو هذا الحقل المعرفي مظلّة جامعة لعلوم مجاورة (أسباب النزول، الناسخ والمنسوخ، المكي والمدني، القراءات..).

وخالص القول في هذا الوجه: أن التردد بين الإفراد الجمع يخفي وراءه سؤالاً إبستمولوجيًّا جوهريًّا: هل نحن إزاء عِلْم مستقلّ بموضوع خاصّ، أم أمام حقل تجميعي لعلوم خادمة للنصّ القرآني؟

الوجه الخامس -وهو الأهمّ-: أنَّ الاختلاف في تلقيب هذا العلم يعكس بالضَّرُورة حالة الاضطراب والالْتِيَاث التي رافقت ظهوره من جهة، كما يكشف عن تعثّره وتلَكُّئِه من جهة ثانية.

ولا يخفى أنَّ تحديد التسمية العلمية الأولى -أو على الأقل التي حصل عليها الاتفاق- هو بمثابة البوصلة الهادية إلى معرفة ظروف النشأة ومراحل التخلّق.

وقد سبق البيان أنَّ المِعمار المعرفيّ لأيّ علم من العلوم إنما يُعلن عن نفسه -بدءًا- بتسميةٍ دقيقة تُعَبِّر بوضوح عن موضوعاته وقضاياه.

أو بتعبير المصطلِحيِّين: تضمن انتقاله من دائرة المفهوم المُلْتَاثِ إلى مستوى اللَّفظ النَّاضج الذي لا يلتبس بمعنى آخر (أحادي الدلالة)، فتنحسر بذلك دائرة التنازع لصالح الوفاق والتواضع المُصطلحيّ.

ففي فلسفة العلوم يُعدّ اضطراب المصطلح علامة على أنَّ الحقل المعرفي لم يبلغ بعدُ طور التقعيد النسقي (systematization)، فحين تتعدّد الأسماء فهذا يعني أنَّ موضوع العلم وحدوده لم تُحسم بصورة نهائية.

هذا، ومِمَّا يُحمد للبحوث المُعاصرة -على الرغم من اختيارها لصيغة الجمع- في هذا الفنِّ تغليبها لمُصطلح «علوم القرآن»، واستبعاد الألقاب التي تراوح حِمَاه المُصطلحيّ. ولا يخفى أنَّ تواضع الجماعة العلمية على استخدام مصطلحٍ ما واستقرارهم عليه هو أدعى لضبطِ موضوعاته وإِحْكَامِ مَعَاقِدِه.

المعثر الخامس: غياب الجهاز المصطلحي:

من أواليّ شروط العلمية في أيّ علم من العلوم: ابتناء **الجهاز المُصطلحيّ الذي يُعبّر عن مسائله وموضوعاته وقضاياه**، فالبناءُ المَعرفيّ لأيِّ علم من العلوم يسير وفق طَرِيقٍ ثُنَائِيّ المَسلك، يلتئمُ فيه التعبير مع التفكير، وتمتزج فيه الذهنيات باللِّسَانيات، أو على حَدِّ اصطلاح المَناطقة «التَصَوُّرات والتَصْدِيقَات».

فقد جرت العادة أن تتوسّل كلّ نظرية معرفيّة جديدة بجهاز مصطلحيّ، يُجَلِّي حقيقتها، ويكشف مُتَصَوَّرَاتِها، ويُحَدِّد أغراضها، ولا سبيل إلى العلم بذلك كلّه إلا عن طريقه، فهو «للمعاني أَزَمَّة وعليها أدلة وإليها مُوصلة، وعلى المراد منها مُحَصِّلَة»[(١)]. **وهذا أمرٌ واضح جرت به عامة النَّظَريات المَعرفية في القديم والحديث.**

وعلى حسب ابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)، فإنه «لا بدّ لأهل كلّ علم وأهل كلّ صناعة من ألفاظ يختصّون بها للتعبير عن مُراداتهم وليَختصروا بها معاني كثيرة»[(٢)].

والذي يقصده ابن حزم هنا: أنَّ الانتقال من المعرفة العامة إلى المعرفة العلمية المتخصّصة إنَّما يتمّ عبر عادة تعريف الألفاظ، أو تضييق دلالتها، أو

(١) الخصائص، عثمان بن جني، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، د، ت)، (١/ ٣١٣).

(٢) ينظر: التقريب لحد المنطق، ابن حزم، ت: إحسان عباس، (بيروت: مكتبة الحياة، د، ت)، ص٦٨.

شحنها بمضامين جديدة، أي: أن العلم لا يقتصر على إنتاج مفاهيم، وإنّما يُعيد تشكيل اللّغة ذاتها.

وأمَّا قوله: «وليَختصروا بها معاني كثيرة» فهو يُشير إلى وظيفة ابستمولوجية مركزية، وهي أنَّ المصطلح عبارة عن جهاز تكثيف معرفي يضطلع بتحويل شبكة معقّدة من العلاقات إلى وحدة لفظية مختزلة، ولا شك أنَّ هذا شرط في إمكان التراكم العلمي، إِذْ لولا الاختزال لاستحال تداول المعرفة وتطويرها.

هذا، وقد جعل ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ) من مقتضيات التَوَفُّقِ في تحصيل العلوم واستيعاب أغراضها «**معرفة اصطلاحاتها ليكون قائمًا على فهمها**»[(١)].

فهي عنده ليست مجرّد مهارة لغوية، بل شرط قبلي لتحقّق الفهم العلمي.

وقريبًا منه قول السيوطي (ت: ٩١١هـ) في شأن طالب العلم: «لا بدّ أن يكون بمصطلحات أهل كلّ فنّ خبيرًا، وبمواضعات كلّ طبقة من العلماء بصيرًا؛ ليُحيط به إحاطة أولية تكون له عَوْنًا على التحصيل، ويطّلع على مقاصدهم إجمالًا قبل التفصيل، حتى إذا أراد استحصان مسائلها، وأحكامها، والوقوف على جميع أنواعها وأقسامها، سهُل عليه ما يُريده، وحصل به إتقانه وتسديده»[(٢)].

(١) المقدمة، ابن خلدون، ت: خليل شحادة، (بيروت، دار الفكر، ١٩٨٨م)، ص٧٦٣.

(٢) معجم مقاليد العلوم، السيوطي، ت: محمد عبادة، (القاهرة: مكتبة الآداب، ط١، ٢٠٠٤م)، ص٢٩.

ويُؤكّد التهانوي (ت: ١١٥٨هـ) على أنَّ «لكلّ علم اصطلاحًا خاصًّا به، إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسّر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلًا، ولا إلى انقسامه دليلًا»[١].

ويقول الدكتور عبد السلام المَسدي: «فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المُصطلحيّ لكلّ علم صورة مطابقة لبنية قياساته، متى فسدت فسدت صُورته، واختلّت بُنيته، فيتداعى مضمونه بارتكاس مقولاته... -إلى أن قال- ومن كلّ ما سلف يتجلّى أنَّ الوزنَ المَعرفي في كلّ علم رَهِينُ مصطلحاته؛ لذلك نُسَمِّيها أدواته الفَعَّالة؛ لأنَّهَا تُوَلِّده عضويًّا، وتُنشئُ صَرْحَه، ثم تصبح خلاياه الجنينيّة التي تكفل التكاثر والنَّمَاء»[٢].

فقوله: «الجهاز المُصطلحيّ لكلّ علم صورة مطابقة لبنية قياساته» يدلّ على أنَّ المصطلحات ليست أوعية لمعان جاهزة، وإنَّما هي تمظهرات مكثّفة للمنهج الداخلي للعلم، وهذا ينقل المصطلح من مستوى الوسيلة إلى مستوى البنية.

وأمَّا قوله: «الوزنَ المَعرفي في كلّ عِلْم رَهِينُ مصطلحاته» فيُريد به أنَّ قوّة العلم لا تُقاس بصدق قضاياه فحسب، وإنَّما كذاك بدقّة جهازه المفهوميّ.

---

(١) كشاف اصطلاحات العلوم، التهانوي، المقدمة.

(٢) قاموس اللسانيات، عبد السلام المسدي، ص١١- ١٢.

إذا تمَهَّد هذا، جاز لنا أن نعود إلى المُؤَلفات المُصَنَّفَة في «علوم القرآن» -بقسيمها التراثي والمُعاصر- لنتساءل عن الواقع المفاهيميّ لهذا العلم.

كيف نشأت مفاهيمه؟ وكيف تشكّلَت؟ وكيف تم تلقيبها؟

ما مدى أصالتها واستقلالها؟ وإلى أيّ حدّ بلغ نضجها واستواؤها؟

إنَّ العلوم الإسلامية بينها من الوشائج ما لا يخفى، فهي كلّها تجري من وادٍ واحدٍ، وتهدف إلى غايةٍ واحدةٍ، وتتأثّر بعقليةٍ واحدةٍ.

ومن هنا جاءت مصطلحاتها متداخلة، ومتعاونة، وهذا أمر طبيعيّ في كلّ العلوم المتقاربة منهجًا وموضوعًا، فبعض المصطلحات اكتسبت دلالات جديدة حينما انتقلت إلى مجال معرفي مغاير.

فمن دلائل الاستقلال العلميّ في أيّ نسق معرفي: استقلاله بسجلّ مصطلحيّ، يكون بمثابة «الكَفّ المفهومي الذي يُقيم للعلم سُوره الجامع، وحِصنه المنيع، فهو له كالسياج العقلي الذي يُرسِي حرماته رادعًا إيَّاه أن يُلابس غيره، وحاظرًا غيره أن يلتبس به»[(١)].

وإنَّ ما يلفيه النَّاظر في مصطلحات «علوم القرآن» أَنَّهَا لا تملك قاموسًا مستقلًّا، بل إنَّ لفظتَي «علوم» و«القرآن» -وهما فَلْكَة مِغْزَلِه- لم تنالا حظّهما

(١) قاموس اللسانيات، المسدي، ص١١.

من الدراسة والتحليل العميق لكي تتحوّل إلى مفاهيم إبستمولوجيّة ذات طاقة إجرائية خَلّاقَة.

فأكثر المصطلحات المُستخدمة في حقل «علوم القرآن» يجدها منقولة عن علوم أخرى؛ كعلم الحديث، والتفسير، واللغة، والأصول.

كما أنها تفتقد -في مجملها- إلى شروط النّضج، من إيجاز (يعكس التكثيف المفهومي)، وإيضاح (يعكس الدقة الحدّية)، وشيوع الاستعمال (يعكس الاستقرار التداولي)، واختصاص (يعكس التمايز المعرفي). الأمر الذي أدّى إلى انديا‌ح موضوعاتها وتَفَرُّقِها على عدّة علوم، فجاءت مُتَقَطِّعَة السِّلْكِ، مُتنافرة اللُّحْمَةِ.

وممّا هو مُقرّر في الابستمولوجيا أنَّ الجهاز الاصطلاحي الخاصّ هو مؤشّر على الاستقلال البنيويّ للعلم، فالعلم الذي لا يمتلك مفاهيمه المركزية يظلّ تابعًا لعلوم أخرى، وفي أحسن الحالات وسيطًا بينها.

فَصَحَّ بذلك أن يُقال: إنَّ «علوم القرآن» في صورتها الراهنة يصدق عليها وصف «الفنّ» (art) أو الممارسة المعرفية المنظّمة، أكثر منها وصف «العلم النظري المكتمل».

أو بعبارة ابستمولوجية دقيقة: نحن لسنا إزاء عِلم بالمعنى التخصصي الدقيق، وإنّما أمام حقل تنظيميّ جامع أو حقل تقاطعي، تقتصر وظيفته على

جَمْع وتنظيم المعارف المتّصلة بالنصّ القرآني، دون أن يلتزم بإنتاج نظرية مستقلة في كلّ جزئية من جزئياته.

وفي هذه الحالة فقط يكون غياب القاموس المصطلحي الخاصّ لا يُعدّ نقصًا، وإنّما نتيجة منطقية لطبيعة الحقل الجامعة.

ولا غرو في ذلك، فهناك العديد من الحقول المعرفية التي لا تُنتج نظرية موحدة، لكنّها تؤدي وظيفة تأسيسيّة في ضبط المعرفة.

ومن أمثلة ذلك: (تاريخ العلوم) فهو لا يُنتج نظرية جديدة، ولا يُقدّم نسقًا نظريًّا موّحدًا، وإنما يقتصر دوره على تتبّع تطوّر المفاهيم العلمية، **وكشف تحوّلات النماذج الإرشادية.**

ومن أمثلة ذلك أيضًا: (فلسفة العلوم)، فهي لا تنتج قوانين جديدة، وإنّما تُحلّل المفاهيم العلمية وتضع معايير التمييز بين العلم واللاعلم.

وكذلك الأمر بالنسبة لعِلْم المكتبات وعِلْم المعلومات وغيرها فهي ليست علومًا موضوعية، ولا نظريات كبرى، وإنّما تؤدي وظيفة تنظيمية للمعرفة.

ومهما يكن من أمر فإنَّ «علوم القرآن» اليوم بحاجة إلى إنجاز دراسات معجمية ومصطلحية لمختلف أنواعه ومباحثه، بحسبانها مدخلًا نافعًا في تقريب هذه المادة، وبيان أوجه الفرق بين المصطلحات المشتركة.

فمصطلح «المحكَم» مثلًا له إطلاقان: عام وخاص[1].

فأمَّا الخاص؛ فالذي يُراد به: خلاف المنسوخ، وهي عبارةُ علماءِ الناسخ والمنسوخ، سواء علينا أكان ذلك الحكم ناسخًا أم لا؛ فيقولون: هذه الآية محكَمة، وهذه الآية منسوخة.

وأمّا العام؛ فالذي يعني به: البيِّن الواضح الذي لا يفتقر في بيان معناه إلى غيره.

فليس يصحّ أن نستعير مصطلحات العلوم الأخرى، ونوظّفها في «علوم القرآن» بنفس المعنى؛ فلكلّ علم ناجز لغته الخاصة، تمثّلها مصطلحاته الفنّية ومفاهيمه المَايزة، التي لا يفهمها إلا أصحابه والدّارسون له.

اعتراض وجوابه:

فإن قيل: ممّا جرت به العادة في كثير من العلوم المستحدثة أن يتم استعارة بعض المفاهيم المتداولة في بيئته المعرفية، دون أن يدلّ ذلك بالضرورة على عجز مفاهيمي داخل ذلك العلم الناشئ.

(١) ينظر: الموافقات، الشاطبي، (٣/ ٣٠٥).

وجوابه أن يُقال: إنّما يصحّ ذلك في المرحلة الجنينية للعلم، أمَّا إذا طال أمد النقل دون إعادة تعريف أو إعادة إنتاج مفهومي، فإن ذلك يدلّ على غياب النموذج المعرفي أو عدم اكتماله على الأقل.

والفرق الدقيق بين الحقل المعرفي المستقل والحقل التجميعيّ: هو أنَّ الأوّل يُعيد صياغة المفاهيم بما يخدم موضوعاته، بينما يقنع الثاني بإعادة توظيفها كما هي.

المعثر السادس: موضوعات مفتوحة:

بسبب انبهام التعريف، واتساع دائرة الخُلف في تحديده وضبطه، انتقل الغموض إلى تحديد موضوعاته وضبط مباحثه، وظلّت **أبواب الإضافة مفتوحة مُرْخَاة**، كلّما جاء مُصَنِّف أضاف موضوعًا جديدًا دون أن يُقَدِّم تبريرًا لائحًا يسوِّغ هذه الإضافة.

وقد توسّع السيوطي (ت: ٩١١هـ) في موضوعات هذا العلم حتى أدخل علم الهيئة والطب والحساب[(١)].

ولا شك أنَّ هذا الانفتاح الموضوعاتي يطرح إشكالية الضبط النظري وحدود الترسيم المعرفي لهذا العلم، فينتهي إلى طرح التساؤلات الآتية:

- ما هو الموضوع الجامع هنا؟
- هل هو القرآن من حيث هو نصّ؟
- أم المعارف المستخرجة منه؟
- أم كل ما اتصل به ولو بالإشارة؟

كما نلاحظ وقوع **الخلط بين موضوعات علوم القرآن ومحاور القرآن الكريم**، يقول ابن العربي (ت: ٥٤١هـ): «اعلم أنَّ علوم القرآن ثلاثة أقسام: توحيد وتذكير وأحكام»[(٢)]، وهذه في الحقيقة عبارة عن محاور كبرى للقرآن،

(١) ينظر: الإتقان، السيوطي، (٣/ ٣١٩).

(٢) قانون التأويل، ابن العربي، ت: محمد السليماني، (جدة: دار القبلة، ط١، ١٩٨٦م)، ص٥٤١.

وليست «علوم القرآن»، ففرق بين موضوعات العلم، وموضوعات النصّ، وهذان مستويان مختلفان ابستمولوجيًّا.

فهذا النقل عن ابن العربي لم يُميّز بين عِلم حول القرآن، ومعارف من القرآن.

والذي أقصد إلى تسجيله هنا: أنّ مسائل العلم عُرّفت في السياق المنطقي بأنَّهَا المطالب والقضايا الجزئية التي يُطلب -في ذلك العلم- نسبة محمولاتها إلى موضوعاتها بالبرهان، (أي: يُطلب إثباتها والبرهنة عليها)[١].

وشرطها أن يكون بينها **تناسب ومشاركة** تمتاز بها عن غيرها من المسائل، المتشاركة في موضوع آخر، فتُشكّل بذلك علمها الخاص، ومن هنا **تمايزت العلوم بتمايز موضوعاتها**[٢]، **فالشيء الواحد لا يكون موضوعًا لِعِلْمَين**، لتباين مصاديقه المتعلّقة به في ذلك العلم، فإن وُجد بُحث فيه بطريقة مُغَايرة.

وهذا التشارك إمَّا أن يكون ذاتيًّا، كما إذا جُعل الاسم والفعل والحرف موضوعات النحو، لاشتراكها في الجنس، وهو الكلمة. وإمَّا عرضيًّا كما إذا جُعل بدنُ الإنسان وأجزاؤه والأدوية والأغذية موضوعات الطب، لاشتراكها في غاية، وهي الصحة[٣].

---

(١) ينظر: غاية الوصول في شرح لب الأصول، زكريا الأنصاري، (القاهرة: مصطفى البابي، د، ت)، ص٥.

(٢) أبجد العلوم، القنوجي، (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٢م)، (١/ ٤٤).

(٣) ينظر: البحر المحيط، الزركشي، (١/ ٤٨).

وإنما صار كلّ طائفة من هذه الأحكام علمًا خاصًّا بواسطة أمر ارتبط به بعضها ببعض وصار المجموع ممتازًا عن الطوائف الأخرى، ولولاه لم تعد علمًا واحدًا ولم يستحسن إفراده بالتدوين والتعليم[(١)].

وحفاظًا على هذه الوحدة النَّسَقية كان من عادة المصنّفين تخصيص فصل في آخر الكتاب يجمع ما شَذَّ ونَدَرَ من المسائل في الأبواب السَّالفة، يُلقّبونه بـ: «مسائل منثورة»، أو «مسائل متفرّقة»، أو «مسائل شتى» أو «مسائل لم تدخل في الأبواب»[(٢)]، وهذا منهم يدلّ على وعي ضمني بشرط النسقية، فقد كانوا يُدركون أنَّ:

- العلم نسق ذو أبواب مرتبة.
- وأنَّ مسائله ينبغي أن تُدمج في بنية موضوعية منضبطة.
- وأنَّ وجود مسائل لا تنسجم مع هذه الأبواب يُهدّ الوحدة الموضوعاتية ويُضعف الثقة بها.

فمن الناحية الابستملوجية يمكن اعتبار هذه الصنيع إجراء احترازي لحماية البنية المركزية من التمدّد والتداخل غير المنضبط.

(١) ينظر: شرح التلويح على التوضيح، (١/ ٤١).

(٢) تبيين الحقائق، الزيلعي، (٢/ ٩٢).

تفرقة إبستمولوجية مهمّة:

يتجلى الفرق بين العلم النسقي والحقل الموسوعي: أن الأول له قضايا مترابطة حول موضوع واحد (**الوحدة الموضوعية**)، بينما يمتاز الثاني بعدم القدرة على إنتاج وحدة موضوعية، بل **وحدة مرجعية** (الانتساب إلى القرآن).

اعتذار وجوابه:

دافع بعض الباحثين عن اتساع موضوعات علوم القرآن بقوله: «وأرى أنَّ النَّظر إلى علوم القرآن بهذه النَّظرة الشمولية -خاصة لو نأخذ في عين الاعتبار تقارب وتداخل العلوم الشرعية- كان من أكبر الأسباب في توسّع دائرة علوم القرآن وتطوّرها عبر العصور وإضافة موضوعات ومباحث جديدة إليها، وهو أقدر إلى إتاحة مجالات أكبر وأوسع للبحث في العلوم المستنبطة من القرآن. وكذلك العلوم المساندة والخادمة له في عصرنا نحن وفي العصور اللاحقة بإذن الله تعالى، وأظنّ أنَّ هذه الرؤية هي رؤية سَلف الأمة وعلمائها المتقدّمين في أزهى عصور الحضارة الإسلامية، هي أقدر لتنشيط علوم القرآن وإثراء مادته، وإبطال النظرة التي ترى علوم القرآن مثل كثير من العلوم قوالب جامدة احترقت مادتها وتفتقر للجدّة ولا مجال للإضافة والاجتهاد فيها»[1].

(١) ينظر: إشكالية تعريف العلم وتصنيف الموضوعات، فضل الهادي وزين، ص٢٨.

كذا قال، وهو متعقَّب من أوجه:

أولًا: أنه لا تلازم بين التوسّع والتطوّر، بل إنَّ انديا‌ح موضوعات العلم وانتشارها يدلّ على ترهّل أنساقه من جهة، وضعف التعريف الإجرائي لموضوعاته من جهة ثانية.

فإذا كانت المسائل تُضاف إلى العلم تباعًا دون أن يُعاد صياغتها في إطار نظري موحّد، فنحن أمام تراكم موضوعاتي لا يواكبه تراكم نظري، وهنا يُصبح العلم أقرب إلى مستودع قضايا منه إلى نسق تفسيري.

وهذه الوضعية يكثر ظهورها في مرحلة ما قبل النموذج الإرشادي، حيث لا توجد براديم مهيمنة تضبط ما يُعَدّ مسألة مشروعة داخل الحقل المعرفي، أو ما يصطلح عليه كارل بوبر بقابلية التكذيب المنهجية التي تضبط ما يدخل فيه وما يُستبعد.

وعلى كُلٍّ، فإنَّ اتساع الموضوعات يكون مؤشرًا لتطوّر العلم إذا أسهم في زيادة القدرة التفسيرية للعلم، أو ضبط المفاهيم، أو توحيد النسق، وما عدا ذلك فهو مظهر من مظاهر التضخم غير المنضبط.

ثانيًا: لا يصحّ الاحتجاج بطريقة السَّلف الصالح في تبرير توسّع موضوعات هذا الفنّ؛ لأنَّ المعارف تبدأ هكذا متراخية متسعة ثم ما تلبث أن تتسق وتنضبط، فيُستدل على نضجها بمبلغها ومُنتهاها لا ببواديها وسوابقها.

يقول ابن رشد: «كلّما كانت العلوم أكثر تَشَعُّبًا، والنَّاظِرون فيها مضطرّين في الوقوف عليها إلى أمور لم يضطر إليها من تقدّمهم، **كانت الحاجة فيها إلى قوانين تحوط أذهانهم عند النَّظر فيها أكثر**»[(١)].

قد نُسلّم بأنّ هذا الاتساع لا يؤثّر على البنية الداخلية للعلم في حالة ما إذا أقررنا بأنَّ علوم القرآن يؤدي وظيفة خدمية وتنظيمية للمعرفة، لا وظيفة تفسيرية توليدية، فهذا اللون من الحقول المعرفية لا يتوكأ على نظرية مركزية، بل حول غاية عملية غرضها التجميع والتوسط، ففي هذه الحالة فقط لا يكون التناسق النظري شرطًا أساسيًّا.

ثالثًا: لم يوضح لنا هذا النقل ضابط الإضافة المقبولة، فلو تُرك باب الزيادة مفتوحًا، لقال مَن شاء بما شاء، ولاتّسَع الخرق فيه، وهي العلّة السابعة.

فالنقل السّابق يدعو إلى إضافة موضوعات جديدة دون تحديد الضابط الذي يسمح بالإدخال، هل تكفي مجرد الصِّلة بالقرآن؟ أم يُشترط البحث في عوارضه الذاتية؟

رابعًا: النقل السابق يَصُوغ الإشكال وكأنه خيار بين:

---

(١) الضروري في أصول الفقه، لابن رشد، ت: جمال الدين العلوي، (بيروت: دار الغرب، ١٩٩٤م)، ص٣٥.

الانفتاح الحي أو قوالب جامدة، وهذا تبسيط يهمل الخيار الثالث والمتمثل في الانفتاح المنضبط الذي يحفظ وحدة النسق دون تجميد الحقل المعرفي.

خامسًا: الخلط بين وحدة المرجعية ووحدة الموضوع:

فهناك فرق جوهري بين أن تكون العلوم مرتبطة مرجعيًّا بالقرآن، وبين أن يكون القرآن الكريم موضوعًا علميًّا بالمعنى الاصطلاحي.

فالوحدة المرجعية لا تنتج بالضرورة وحدة نسقية، والعلوم المستنبطة من القرآن قد تكون علومًا مستقلّة، لا جزءًا من علوم القرآن.

والقول الجُمَلي في تقييم اتساع موضوعات علوم القرآن وتفككها أن ذلك آيل إلى:

- كونه حقل معرفي غير مكتمل النسق.
- أو كونه علمًا ذا بنية موسوعية تنظيمية.
- أو أنه ذو بنية تراكمية غير اندماجية.

المعثر السابع: سحر العدد[١]:

اعتمادًا على المقولات الداعية إلى تثوير القرآن[٢] انطلق المُصَنِّفون في علوم القرآن نحو تقصّي الأنواع وتباروا في ذلك حتى طفحَت عليهم وحسرت دون كثرتها قُواهم، فانشغلوا بتكثير الحِسبة عمّا يتطلب هذا العلم الناشئ من اجتراح المصطلحات الخاصّة، وتحديد الموضوعات، وارتسام المناهج.

فقد أوصلها الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) إلى **سبعة وأربعين نوعًا**، واعتذر عن الزيادة بقوله: «**لما كانت علوم القرآن لا تنحصر ومعانيه لا تُستقصى...**»[٣].

وأمّا السيوطي (ت: ٩١١هـ) فقد بلغ بها **الثمانين نوعًا**، معتبرًا تكثير الأنواع من الإضافات التي لم يُسبق إليها، ونصُّ عبارته: «**فظهر لي استخراج أنواع لم يُسبق إليها، وزيادة مهمّات لم يُستوفَ الكلامُ عليها**»[٤].

وأمّا حجّته في تكثير هذه الأنواع، فهي ما سنحت به القريحة[٥]، هكذا عفوًا من غير تبرير ولا تفسير.

---

(١) بحسب تعبير فريدة زمرد.

(٢) كقول ابن مسعود: «من أحبّ العلم فليثوّر القرآن؛ فإن فِيهِ علم الأَوَّلين والآخرين».

(٣) البرهان، الزركشي، (١/ ٩).

(٤) الإتقان، السيوطي، (١/ ١٩).

(٥) الإتقان، السيوطي، (١/ ١٩).

ولم يكتفِ ابن عقيلة المكي (ت: ١١٥٠هـ) بما ذكره السيوطي (ت: ٩١١هـ)، بل زاد عليه الضعف تمامًا، ليصل بها إلى **مائة وستين نوعًا**، مع الاعتذار عن التفصيل، ونَصُّ عبارته: «وأودعتُ فيه جُلّ ما في الإتقان، وزدتُ عليه قريبًا من ضِعفه من المسائل الحسان، **واخترعتُ كثيرًا من الأنواع اللطيفة، والفوائد الشريفة، هذا على سبيل الإدماج والإجمال، ولو فصّلتها، لزادت على أربعمائة نوع**»[(١)].

بل اعتبرها ابن العربي (ت: ٥٤٣هـ) (٧٤٥٠) **نوعًا** على عدد كَلِم القرآن مضروبة في أربعة[(٢)]!

إنَّ التقاسيم التي اقترحها المصنّفون في علوم القرآن هي تقاسيم افتعالية متشظّية، تفتقد إلى أيّ معيارٍ واضح عدا الرؤية الخاصة المنقدحة في ذهن كلّ مُؤلّف وما سنحت به قريحته.

فالباعث على استقلال المسألة عند السيوطي هو **الطول**، وعند ابن عقيلة المكي **الأهمية**، وعند غيرهما هو **استيفاء الأنواع والأحوال**.

(١) الزيادة والإحسان، ابن عقيلة المكي، (الشارقة: مركز البحوث، ط١، ١٤٢٧هـ)، (١/ ٩١).

(٢) ينظر: قانون التأويل، ص٢٢٦.

فأنت تُلاحظ غياب أيّ قاعدة صلبة لتبرير التقسيمات، أو معيار موحّد للاختيار، فما تحدّث عنه السيوطي هو معيار شكلي، وأمَّا معيار استيفاء الأنواع والأحوال، فهو معيار شمولي تكميلي.

يقول اليوسي (ت: ١١٠٢هـ) منتقدًا توسّع المصنفين في إحصاء الأنواع والمباحث: «وقد أدرجوا كثيرًا مما لا يتوقف عليه التفسير؛ كاللّيلي والنهاري، والصيفي والشتائي، وكيفية النزول والجمع والتحزيب والتعشير، وغير ذلك ممّا **يُذكر توسيعًا وقَصْدَ استيفاء الأنواع والأحوال**»[(١)].

وقريبًا منه قول محمد الزرقاني: «ولكن بعض الباحثين طاب لهم أن يتوسّعوا في علوم القرآن ومعارفه فنظموا في سلكها ما بدا لهم من علوم الكون، وهم في ذلك مخطئون ومسرفون، وإن كانت نيّتهم حسنةً وشعورهم نبيلًا، ولكن النيّة والشعور مهمَا حَسُنا لا يُسوّغان أن يحكي الإنسان غير الواقع ويحمل كتاب الله على ما ليس من وظيفته خصوصًا، وممّا يجب التفطُّن له أنَّ عظمة القرآن لا تتوقف على أن ننتحل له وظيفة جديدة ولا أن نحمّله مهمّةً ما أنزل الله بها من سلطان، فإنَّ وظيفته في هداية العالَم أسمى وظيفة في الوجود، ومهمّته في إنقاذ الإنسانية أعلى مهمة في الحياة»[(٢)].

---

(١) القانون في أحكام العلم والعالم والمتعلم، اليوسي، ت: حميد حماني، (الرباط: مطبعة شالة، ط١، ١٩٩٨م)، ص٦٠.

(٢) مناهل العرفان، الزرقاني، (٢/ ٣٥٤).

ويجدر التنبيه إلى أنَّ مشكلة تمييع الموضوعات والتوسّع المفرط في التصنيفات ليستْ حكرًا على علوم القرن، فعلم الحديث مثلًا -وعلى الرغم من صلابة قواعده- إلَّا أنَّه يستبطن الكثير من التفصيلات الزائدة عن الحاجة التفسيرية، حتى غدت بعض أبوابه أشبه بقواعد إحصاء أكثر من كونها أداة معرفية.

وقد انتقد الفقهاء المالكية صنيع ابن شاس صاحب كتاب (الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة)، واتهموه بإفساد المذهب، اعتبارًا بتأثّره بطريقة الغزالي الشافعي في ترتيب موضوعات كتاب (الوجيز)، فمادة الكتب مالكية لكن طريقة تصنيف المسائل لا تخلو من النّفَس الشافعي.

يقول الشيخ الوانوغي: «وأما صاحب الجواهر، فالظاهر أن ما لا يقف على نصّ فيه ويجده منصوصًا للشافعية ولا يظهر له مخالفته للمذهب ينقله نصًّا في المذهب»[(١)].

ويقول ابن عرفة في سياق اعتراضه عن نسبة أحد الأقوال إلى مذهب مالك: « فأضافه ابن شاس إلى المذهب على عادته في ذلك ظنًّا منه أنها جارية على أصول المذهب، وعليه في ذلك تعقّب عام، وهو إضافته ما يظنه أنه جار على المذهب إلى المذهب كأنه نصّ فيه، وتعقّب خاصّ، وهو حيث يكون الإجراء غير صحيح كهذه المسألة، فتأمل ذلك منصفًا»[(٢)].

(١) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، (٢/ ٣٢).

(٢) مختصر ابن عرفة، (٣/ ٤٦١).

وإنَّ هذا الصنيع ليذكّرني بما بذله بعض المصنّفين في موضوع الفِرق من تقسيم افتعالي يعمل على تكثير كلّ طائفة إلى عشرات الطوائف لغرض بلوغ الحِسْبَة، وإثبات صِدْقِية حديث الافتراق[١] ومُطابقته للواقع، إلا أنَّ الفِرَق الإسلامية لم تبلغ -طيلة مسيرتها التاريخية- العدد المذكور ولا نَصِيفه.

تنبيه على مقصد:

لا يصحّ الاستناد إلى مقالة ابن مسعود: «من أحبّ العلم فليثوّر القرآن؛ فإنّ فِيهِ علم الأَوَّلين والآخرين» في تبرير انتشار مباحث هذا الفنّ وتكاثرها؛ إذْ أنَّ المراد بها -كما يقول البيهقي[٢]- أصول العلم، لا جزئياته المُتكاثرة، فليُتأمّل!

(١) أعني حديث معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: « إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ تَفَرَّقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً وَهِيَ الْجَمَاعَةُ». أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب العلم، ح٤٤٢، وابن الأثير، جامع الأصول، (١٠/ ٣٢).

(٢) ينظر: المدخل إلى علم السنن، البيهقي، ت: محمد عوامة، (القاهرة: دار اليسر، ٢٠١٧م)، (١/ ٦١).

المعثر الثامن: اختلاط الموضوعات وتداخلها:

من الواضح أنَّ ترتيب موضوعات العلم -أيّ علم- هو من أظهر الأَعوان على دَرك قضاياه ومَضامينه، واستظهار دقائقه وأسراره.

فهي وإن تبدو -في الظاهر- عَمَلًا فنيًّا شكليًّا إلّا أنها -في الحقيقة- عبارة عن بنية دلالية موجّهة للفهم، وعاكسة لمنطق الاشتغال الداخلي للعلم، فكلّ علم «لا يستولي الطالب في ابتداء نظره على مَجامعه ولا مَبانيه، فلا مَطْمَعَ له في الظَّفَرِ بأسراره ومَبَاغيه»[1].

ففي فلسفة العلم لا ينظر إلى تصنيف الموضوعات باعتباره إجراءً فنيًّا، بل باعتباره بنية ابستمولوجية تُنظّم:

- علاقة المفاهيم بعضها ببعض.
- تدرّج المسائل من المبادئ إلى النتائج.
- موقع الجزئيات داخل الكليات.

فموضوعات «علم الأصول» -وهو من العلوم النّاضجة- تنطلق من المستوى اللّغوي الذي يُحلّل النّصوص الشرعية تحليلًا لغويًّا، ثم تثنّي بالمستوى النَّسَقِي الذي يُوَظِّف الأدلة توظيفًا تراتيبيًّا مُنَظَّمًا، لتنتهي في الأخير إلى الجانب الوظيفيّ الذي يُوَازِن بين مختلف الأدلة وأقدارها، فهذه المراحل التراتيبية تُمَثِّلُ بمجموعها منطق الاشتغال الأصوليّ وفَلْكَة مغزله.

---

(١) الغزالي، المستصفى، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠١١)، المقدمة، ص٢٣.

أي: أنَّ هذا الترتيب يُحاكي المسار الذهني للمجتهد.

وتنطلق موضوعات «علم الفقه» من العبادات التي تُنَظِّم علاقة المُكَلَّف بربّه، ثم تدلف منها إلى المعاملات التي تُنَظِّم علاقة المكلّفين بعضهم ببعض، لتنتهي إلى بيان أحكام التَقَاضي وتسوية النزاعات بين المُتخاصمين، فتجتمع له ثلاثة محاور أساسية: العبادات، والمعاملات، والقضاء.

أي: أنَّ ترتيب موضوعات علم الفقه ليس عشوائيًّا، بل يعكس دائرة الانتقال من علاقة الإنسان بربه إلى علاقة الإنسان بالمجتمع، إلى آليات ضبط النزاع، فهو يعكس تصوّرًا معياريًّا لبنية الحياة الشرعية.

وفي علم «الحديث» يبدأ العلماء بتعداد أنواع الحديث، ثم بيان حال الرواة وطبقاتهم، لينتهوا إلى بيان آداب التحديث والسَّمَاع.

فما هو منطق ترتيب الموضوعات في «علوم القرآن»؟

كشفت لنا المعاينة الدقيقة لموضوعات علوم القرآن عن وجود قدر واسع من التداخل بين موضوعات هذا العلم؛ فما يَعدُّه بعضهم موضوعًا كليًّا يقسّمه الآخر إلى موضوعات جزئية[1]، وما يُبوّب به أحدُهم يُخالفه فيه آخر، وهذا ما

(١) ذكر ابن عقيلة المكي (١٦) نوعًا وصفها بالعلم، جمعها السيوطي في نوع واحد، وهو كيفية إنزاله. ينظر: التأليف في علوم القرآن، أحمد السالكي، ص٤٠.

أدّى إلى تضارب المضامين، حتى صار لكلّ كتاب نظرة خاصّة لكيفية ترتيب الأنواع والأبواب.

وهذا ما يعكس لنا بجلاء عن هيمنة منطقة الاستيفاء (استيعاب الأنواع) على حساب منطق البناء الوظيفي الواضح.

فبحكم تأخّر التصنيف في علوم القرآن وعدم تحديد موضوعاته، اتسمت أغلب مباحثه بالتداخل مع العلوم الحافّة به والمؤدية إليه.

وفيما يأتي بيان لأهم الحقول المعرفية المتداخلة مع علوم القرآن:

أولا: التداخل بين علوم القران وعلم التفسير:

على الرغم من مباينة علوم القرآن لعلم التفسير وظيفةً ومنهجًا، إلاَّ أنَّه كثيرًا ما يقع الخلط بينهما.

ففي مقدّمة «تفسير الطبري» حديثٌ عن بعض مباحث علوم القرآن، مثل المعرَّب، والأحرف السبعة، وأسماء القرآن.

وفي «فنون الأفنان» يعتذر ابن الجوزي بترك الإفاضة في بعض مباحث علوم القرآن (كبيان السور المكية من المدنية)؛ لأنَّه أفاض في بحثها ودراستها في تفاسيره[1]، فكأنّهما عِلْم واحد يُستغنى بالتفصيل الواقع في أحدهما.

(١) فنون الأفنان، ابن الجوزي، ص٣٣٥.

وفي «تفسير الحاكم الـجُشَمي» تعريف لعلوم القرآن بأنها الأمور التي لا بدّ من الوقوف عليها في تفسير كلّ آية[١].

وفي عناوين بعض كتب التفسير نقف على إطلاق مصطلح «علوم القرآن» على التفسير، ومن ذلك:

- الحاوي في علوم القرآن، لابن المرزبان (ت: ٣٠٩هـ).
- عجائب علوم القرآن، لابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ).
- المختزن في علوم القرآن للأشعري، وهو كتاب في التفسير.
- الاستغناء في علوم القرآن، للأدفوي (ت: ٣٨٨هـ).
- التبيان الجامع لعلوم القرآن للطوسي.
- البرهان في علوم القرآن للحوفي (ت: ٤٣٠هـ)، وهو في التفسير.

ومما يُحمد لبعض الأبحاث المعاصرة محاولتها التفريق بين علوم القرآن وعلم التفسير، ومما ذُكر في ذلك:

- كلّ معلومة من علوم القرآن **لها أثر في فهم الآية** فإنها تعدّ من التفسير، أمَّا إذا لم يكن لها أثر في الفهم، **ولا يقوم عليها بيان المعنى**، فإنَّها من علوم القرآن[٢].

---

(١) ينظر: الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير، عدنان زرزور، (بيروت: مؤسسة الرسالة)، ص٤٥٥.

(٢) ينظر: التأليف في علوم القرآن، السالكي، ص٢٣.

- وقيل في الفرق بينهما: علوم القرآن هي **أدوات** في يد المُفَسِّر **تعِينه على دراسة النص القرآني، وليست موضوعًا لدراسته**[(١)]، كما أنَّ علوم القرآن قضاياه ومسائله مستمدة من فروع علمية مختلفة، لغة وأصول. أمَّا علم التفسير فقضاياه ووسائله نظرية وعملية مستمدة من القرآن[(٢)].

ثانيًا: التداخل مع علم الحديث:

إنَّ اشتباك علوم القرآن مع علم الحديث لا يكاد يخفى على الدارسين، لا سيّما مع تصريح عديد من المصنفين بتقليد النموذج الحديثي في تصنيف علوم القرآن وترتيب مباحثه، وعباراتهم في ذلك كثيرة ومشتهرة:

يقول ابن الجوزي: «لمّا أَلَّفْتُ كتابَ التلقيح في غرائب علوم الحديث رأيتُ أنَّ تأليف كتاب في عجائب علوم القرآن أَوْلى، فشرعتُ في سؤال التوفيق قبل شروعي، وابتهجتُ بما أُلهمته وأُلقي في رُوعي، وها أنا أُراعي عرفان المنن، ومَنْ راعى رُوعي»[(٣)].

(١) ينظر: المنهج في علوم القرآن، ندوة علوم القرآن، فريدة زمرد، دار الحديث الحسنية، الرباط، ٢٠١٩م، ص٣٠٨.

(٢) ينظر: المنهج في علوم القرآن، ندوة علوم القرآن، فريدة زمرد، ص٣٠٨.

(٣) فنون الأفنان، ابن الجوزي، ص١٤٣.

ويقول الزركشي (ت: ٧٩٤هـ): «ومما فاتَ المتقدّمين وضعُ كتاب يشتمل على أنواع علومه **وكما وضع الناس ذلك بالنسبة إلى علم الحديث**، فاستخرتُ الله تعالى -وله الحمد- في وضع كتاب في ذلك»[(١)].

ويقول السيوطي (ت: ٩١١هـ): «وقد صَنَّفَ في علوم الحديث جماعة في القديم والحديث، وتلك الأنواع في سنده دون متنه وفي مسنديه وأهل فنّه، وأنواع القرآن شاملة وعلومه كاملة، فأردتُ أن أذكر في هذا التصنيف ما وصل إلى علمي ممّا حواه القرآن الشريف من أنواع علمه المنيف»[(٢)].

وقال في موضع آخر: «وإنَّ ممَّا أهمل المتقدّمون تدوينه حتى تحلّى في آخر الزمان بأحسن زينة علم التفسير **الذي هو كمصطلح الحديث** فلم يدوّنه أحد لا في القديم ولا في الحديث، حتى جاء شيخ الإسلام وعمدة الأنام علّامة العصر قاضي القضاة جلال الدين البلقيني رَحِمَهُ ٱللَّهُ فعمل فيه كتابه (مواقع العلوم من مواقع النجوم)، فنقّحه وهذّبه وقسّم أنواعه ورتّبه، ولم يُسبق إلى هذه المرتبة فإنه جعله نيفًا وخمسين نوعًا»[(٣)].

---

(١) البرهان، الزركشي، (١/ ٩).

(٢) الإتقان، السيوطي، (١/ ١٧).

(٣) الإتقان، السيوطي، (١/ ١٩).

وقال أيضًا: «ولقد كنتُ في زمان الطلب أتعجبُ من المتقدّمين؛ إِذْ لم يدونوا كتابًا في أنواع علوم القرآن **كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث**»[(١)].

اعتذار وجوابه:

اعتذر أحد الباحثين عن هذا التأثّر بقوله: «إذا كان المؤلِّفون في علوم بعيدة عن علوم الحديث قد تأثّروا بالمؤلّفين في هذا العلم، فلا عجب أن يتأثّر المؤلّفون في علوم القرآن بالمؤلّفين في هذا العلم، وهما علمان شقيقان»[(٢)].

وجوابه:

أنَّ هذا القياس الأولويّ إنَّما يروق في تعاليل الأصوليين، لا في تبريرات الإبستمولوجيين الباحثين في نشأة العلوم وتطورها.

فهذا النقل يخلط بين القرابة الموضوعية (اشتراكهما في خدمة النصّ الشرعي)، وبين الشرعية المنهجية (منطق الاشتغال)، فالقول بأنَّهما شقيقان لا يستلزم أن يتماهى أحدهما منهجيًّا مع الآخر، فعلم الحديث يشتغل أساسًا على التوثيق، والإسناد، ومعايير القبول والرد، وأما علوم القرآن فمجاله: ظروف التنزيل، البنية الدلالية للنصّ القرآني، ووظيفته التفسيرية.

---

(١) الإتقان، السيوطي، (١/ ١٦).

(٢) التأليف في علوم القرآن، السالكي، ص٢٧.

وأما الاحتجاج بالانتشار والشيوع «إذا كان المؤلِّفون في علوم بعيدة عن علوم الحديث قد تأثّروا بالمؤلّفين في هذا العلم، فلا عجب أن يتأثّر المؤلّفون في علوم القرآن بالمؤلّفين في هذا العلم»، فهو ليس احتجاجًا علميًّا؛ إذْ إنَّ انتشار ظاهرة منهجية ما لا يعني صحتها أو ملاءمتها، فالبحث ليس في حدوث التأثّر وشيوعه، وإنّما في مبرّراته ومدى نجاعته.

اعتذار آخر:

واعتذر باحث آخر عن اشتباك علوم القرآن بعلم الحديث بأنَّ الحاجة إلى الاستيثاق من الأخبار عجّلت بظهور علوم الحديث في فترة مبكّرة، بينما القرآن الكريم لم يكن بحاجة إلى مثل هذا التثبّت؛ لأنَّ الله تكفّل بحفظه(١).

وجوابه:

أنّ العناية بالعلم القرآني لا يقتصر على موضوع التثبّت الروائي (التدوين)، فهناك محاور أخرى تحتاج إلى نموذج إرشادي نظري؛ كمباحث النزول، ومباحث الأداء، ومباحث التدليل، ومباحث الترتيل، ومباحث التأويل وغيرها.

فوظيفة علوم القرآن إذن ليستْ هي التوثيق والتحقّق من النقل، وإنّما تتغيَّا فهم الدلالة، وبيان السياق، وتحليل البنية، واستنباط المعنى، وهي وظائف مباينة تمامًا لوظائف علم الحديث.

وعلى كُلٍّ فإنَّ إثبات التماهي المنهجي بين علم غايته التحقّق، وعلم غايته الفهم يحتاج إلى تبرير أقوى من مجرد السبق التاريخي.

---

(١) القرن الرابع كنافذة مضيئة على حلقة محورية في تأصيل علوم القرآن، ندوة علوم القرآن، سهيل لاهر، دار الحديث الحسنية، الرباط، ٢٠١٩م، ص١٦٦.

ثم إنَّ هذا الاعتذار يخلط بين حاجة النصّ وحاجة العلم، فهو يفترض أن الحفظ الإلهي للنصّ القرآني يستلزم استغناء علومه عن تحقيق واجب التطوير والتمايز.

وهذا الاستنتاج غير لازم؛ لأنَّ النصّ القرآني مع حفظه عن التحريف إلا أنَّ فهمه وتأويله يحتاج إلى:

- تنظيم مفاهيمي.
- بناء نسقي.
- ضبط موضوعي.

ويبقى التنبيه إلى أنَّ السبق التاريخي قد يخلق ما يسمى بالمركزية المنهجية (Methodological Centrality)، أين يُصبح العلم الأسبق نموذجًا مهيمنًا يُحتذى به، لكن هذا الاحتذاء قد يفضي إلى استعارة تقسيمات لا تتناسب مع طبيعة الحقل المستقبل، فيكون التداخل نتيجة لهيمنة النموذج الأسبق ظهورًا، لا نتيجة لملاءمة موضوعية.

ثالثا: تداخل علوم القرآن مع علوم الحديث (التبعية المفرطة):

إنَّ ما يلفيه النَّاظِر في مدوّنات «علوم القرآن» ذلك التماثل الظاهر بين موضوعات علم الحديث، حيث إنَّ عددًا من المُصَنِّفين كانوا مُهتجسين بالتأسيس النَّظري الذي أرساه المحدّثون قبلهم، أين تم استنساخ الهيكل

المعرفي لعلم الحديث، فظلّ «علم الحديث» هو النموذج الذي يُفَكِّر به علماء «علوم القرآن» طيلة قرون متطاولة.

صحيح قد يكون لـ«الموضوع العلمي» حضور في عدّة أنساق معرفية، لكن ما لا يصحّ هو أن يتم توطينه بنفس الآليات الإجرائية التي يُستخدم فيها في مجاله الأصلي، أي: يُمكن أن يُستخدم في «العلم المُسْتَقْبِل» استخدامًا عرضيًّا لا ذاتيًّا، لأنَّ اختلاف الموضوع مُوجبٌ لاختلاف العلم ضَرُورَةً. فالقياس -مثلًا- له حضور في عدّة علوم: علم الكلام والأصول والمنطق، لكنّه يُستخدم في كلّ علم من العلوم المذكورة بطريقة مُغايرة تتساوق مع طبيعة العلم وأغراضه.

رابعًا: تداخل علوم القرآن مع علوم اللّغة:

احتلّت المباحث اللّغوية مساحة غير منكرة في مباحث علوم القرآن، حيث بلغت نسبة حضورها فيه زهاء الثلث من مجموع العلوم الأخرى[1].

ونحن لا ننكر ضرورة اعتماد العلم القرآني على مباحث اللّغة العربية، فهذا أمر لا مَعْدَى عنه لمن رام الاشتغال بهذا الكتاب العزيز، وإنَّما يُقال -مع أبي حيان-: «إنَّ العلوم التي هي آلة لغيرها مثل العربيّة والمنطق وأمثالهما لا ينبغي أن يُنظر فيها إلّا من حيث هي آلة لذلك الغير فقط، ولا يُوَسَّع فيها الكلام ولا تفرّع المسائل لأنّ ذلك مخرج لها عن المقصود؛ إذ المقصود منها ما هي

(١) ينظر: الدرس اللغوي في علوم القرآن، ندوة علوم القرآن، عدنان أجانة، دار الحديث الحسنية، الرباط، ٢٠١٩م، ص٤٠٠.

آلة له لا غير، فكلّما خرجَت عن ذلك خرجَت عن المقصود وصار الاشتغال بها لغوًا مع ما فيه من صعوبة الحصول على ملكتها بطولها وكثرة فروعها، وربّما يكون ذلك عائقًا عن تحصيل العلوم المقصودة بالذّات لطول وسائلها»[(١)].

خامسًا: التداخل بين علوم القرآن وأصول التفسير:

على الرغم أنَّ أصول التفسير تشارك علوم القرآن في استنادها للقرآن وخدمتها له، لكنّهما يفترقان في كون علوم القرآن أعمّ، لكونها تضمّ مباحث لا دخل لها في التفسير كرسم القرآن، وعدد آياته ونحوها.

ولا تعني المشاركة بين العلمين في خدمة القرآن في مجال واحد كونهما علمًا واحدًا؛ لأن «علم أصول التفسير علم يقوم على ضبط التفسير، ووضع قواعد مهمّة ضرورية لسلامة تفهّم مراد الله تعالى، واشتراط شروط للمفسّر يعمل على تحقيقها قبل البدء في التفسير، وذلك كله لئلّا يكون هناك غلط في تفسير القرآن، أو تحريف لكلام الله، أو تشويه لمعناه، ومن هنا كان اعتبار علم أصول التفسير فرعًا من فروع علوم القرآن إلى الدقة أقرب»[(٢)].

(١) تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، (١/ ٧٣٩).

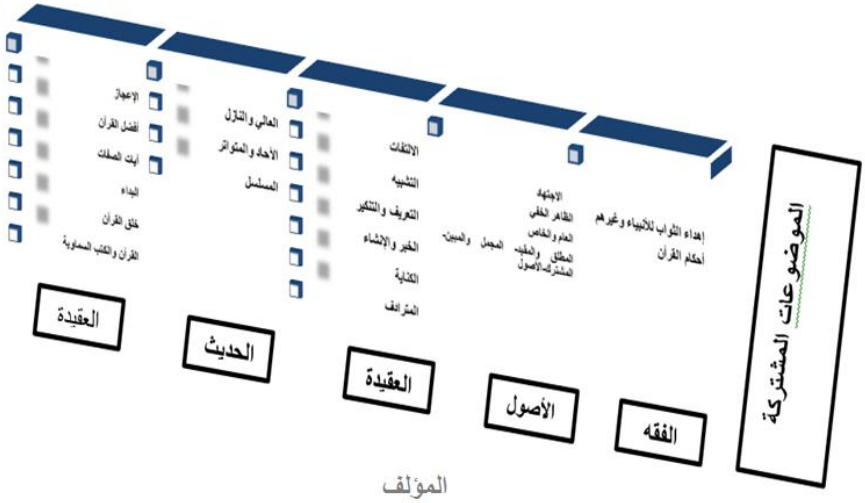
(٢) ينظر: إشكالية تعريف العلم وتصنيف الموضوعات، فضل الهادي وزين، ص٢٣. وعلوم القرآن بين البرهان والإتقان، حازم وحيد، ص١٠٥.

سادسًا: التداخل بين علوم القرآن وأصول الفقه:

من المعارف المتداخلة مع علوم القرآن مباحث أصول الفقه، حيث وقع تداخلهما في ٦١ مسألة من أصل ١٠٩ حسبما أفاده بحث الدكتور فهد الوهبي.

عدد الصفحات	المجال العلمي	عدد الأبواب
٢٧٢	الحديث	٣١
٢٠٩	البلاغة	٢٣
٦٧	أصول الفقه	٧
٦١	علم الكلام	٥
٥٣	التفسير	٦

إحصاء مباحث الإتقان، لاهر، ص١٧١.



المؤلف

والقول الملخص في ضبط علاقة علوم القرآن بالعلوم الحافّة به أن يقال: ليس كلّ ما يُذكر في العلم معدودًا من مَدَدِه، **بل مَدَدُه ما يتوقف عليه تَقَوُّمُه**، فأمَّا ما يُورَدُ في العلم من مسائل علوم أخرى عند الإفاضة في البيان فلا يُعَدُّ مَدَدًا للعلم[(١)].

ومن الضوابط النَّاظمة لعملية الاستمداد: أنَّ كلّ قاعدة في علم من العلوم يُرجع في تقريرها إلى العلم المانح، ونأخذها في العلم الممنوح مُسَلَّمَةً[(٢)].

إذا تقرّر هذا، عرفنا أنَّ إفاضات المصنّفين في علوم القرآن واستطراداتهم -مِمَّا لا يُمْكِن اعتباره مَدَدًا لهذا العلم-، بل هي متفاوتة على حسب طريقة كلّ مُصنّف وتكوينه المعرفي.

وإذا علمنا أنَّ استقلال العلم **باستقلال موضوعه**، فإنَّ البحث فيه يتوجّه إلى ما يعرض له من الأحوال لذاته، وليس لِما قد ينتج عن هذا البحث فيه من فائدة أو ثمرات قد تخدم فَنًّا آخر، فالبحث في أيِّ موضوع من موضوعات المعرفة لا يكتسب علميته إلّا بمقدار **ما يكون بحثًا في هذا الموضوع لذاته**، لا لمنفعة قد تنتج عنه؛ ذلك أنَّ العناية بثمرة العلم تبتعد بالعلم عن معرفة موضوعه، وهذا ما يؤكّده ابن خلدون بقوله: «وإذا كانت كلّ حقيقة متعقّلة

(١) ينظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، (١/ ١٨).

(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، (١/ ٥٤٧).

طبيعةً يصلح أن يُبحث عَمَّا يعرض لها من العوارض لذاتها، وجب أن يكون باعتبار كلّ مفهوم وحقيقة علمٌ من العلوم يخصّه، لكنّ الحكماء لعلّهم إنّما لاحظوا في ذلك العناية بالثّمرات، وهذا -أي علم العمران- إنّما ثمرته في الأخبار فقط كما رأيت، وإن كانت مسائله في ذاتها وفي اختصاصها شريفة لكن ثمرته تصحيح الأخبار وهي ضعيفة؛ فلهذا هجروه»[(١)].

يطرح ابن خلدون مشكلة معرفية مهمّة، وهي التساؤل عن العائق المعرفي الذي يَحول دون تكوّن علم العمران كعلم مستقلّ بنفسه؟ هو في نظره نوع من العلم ينظر في موضوع العلم، لا لذاته، بل لثمرته، أو قل: لمنفعة، أو حكمة، أو درس أخلاقي =وهذا الفكر ليس بعلمي، وليس به يُبنى العلم[(٢)].

إذا تَقَرَّر هذا، فإنَّ الحلّ في صيرورة «علوم القرآن» موضوعًا لعلم قائم بذاته هو النَّظَر فيه لذاته، أي النَّظَر فيه من حيث أنه يخضع في انتظامه الداخلي لقوانين موضوعية لا علاقة لها بالعلوم المُجاورة (علم التفسير، وعلم الحديث، والأصول، والبلاغة...)، إلا كعلاقة علم بعلم آخر مجاور له.

(١) المقدمة، ابن خلدون، ت: خليل شحادة، (بيروت: دار الفكر، ١٩٨٨م)، ص٥٠. وعلمية الفكر الخلدوني، محمود الكردي، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦)، ص٥٥.

(٢) ينظر: علمية الفكر الخلدوني، الكردي، ص٥٦.

المعثر التاسع: طغيان الببليوغرافيا:

من المَعلوم أنَّ فروع العلم -أيّ علم- إذا انتشرت اعتراها الاشتباه والاشتباك والالتباس؛ لاحتمال رجوعها إلى عدّة أصول، أو لخفاء أصولها أصلًا، فيقع فيها الشَّعَثُ والإهمال.

يقول ابن رشد: «كلّما كانت العلوم أكثر تَشَعُّبًا، والنَّاظِرون فيها مضطرين في الوقوف عليها إلى أمور لم يضطر إليها من تقدّمهم، **كانت الحاجة فيها إلى قوانين تحوط أذهانهم عند النَّظر فيها أكثر**»[(١)].

إنَّ ضبطَ النَّسَق المعرفي مرحلةٌ تالية تَعْقُب تشكُّل المفاهيم وتحديد الموضوع، فبعدما يَتَحَدَّدُ الموضوع البحثيّ للعلم يَلج الدَّاعِي إلى استخلاص قوانين تُؤَطِّر كيفية ترتيب الحدود والبراهين.

ونحن إذا ما جئنا إلى علم الأصول أو الحديث على سبيل المثال وجدناهما عِلمين كليّين يُؤَطِّرَانِ جملة وافرة من المسائل الفرعية، وهذا بخلاف «علوم القرآن» -الذي على الرغم من كونه علمًا كليًّا- إلا أنه ما يزال يتسم بطابعه التجزيئيّ.

---

(١) الضروري في أصول الفقه، ابن رشد، ت: جمال الدين العلوي، (بيروت: دار الغرب، ١٩٩٤م)، ص٣٥.

هذا، وإنَّ من يستقرئ المؤلّفات المُصَنَّفة في «علوم القرآن» يلحظ أنَّ مادتها انتظمت في صورة قوائم فنيّة وصفية تعريفيّة لموضوعات هذا العلم، أكثر من تشكّلها في صورة نسق نظري موحّد. فكانت بمثابة الدليل (الكتالوج) الذي يسترشد به القارئ للوصول إلى مباحث هذا الفنّ.

وهذا يضعها ابستمولوجيا ضمن ما يسميه فلاسفة العلم بالعلوم الوصفية التجميعية أو العلوم الأداتية، أي: أنها تشتغل بوظيفة تأطيرية تمهيدية تخدم التفسير والقراءات والحديث، بدلًا من أن تكون علمًا تفسيريًّا مستقلًّا بآلياته النظرية الخاصة.

وهذا ما أفصح عنه حسن محمد أيوب بقوله: «ولهذا اشرأبّت أعناق العلماء أن يعتصروا من تلك العلوم علمًا جديدًا يكون **كالفهرس والدليل عليها**، والمتحدّث عنها، فكان هذا العلم هو ما نُسَمِّيه علوم القرآن بالمعنى المُدَوَّن»[(١)].

فوصفه لعلوم القرآن بأنها كالفهرس أو الدليل يجعلها أقرب إلى حقل تنظيمي تصنيفيّ ذي وظيفة إرشادية منه إلى علم نظري ذي بنية تفسيرية موحّدة.

(١) الحديث في علوم القرآن والحديث، حسن أيوب، (الإسكندرية: دار السلام، ط٢، ٢٠٠٤م)، ص١١.

وقريبًا منه قول علاء الحمداني: «بعد أن ألّف الناس في كلّ علم من علوم القرآن على حِدَته، جمع بعض العلماء من تلك العلوم علمًا جديدًا، يكون **كالفهرس لها**»[(١)].

فهذا النقل يُقدّم علوم القرآن بوصفه استجابة لحاجة تنظيمية داخلية في الحقل المعرفي، وهذا النمط من نشأة العلوم يُسمى: نشأة تنظيمية (Organizational Emergence) لا نشأة إشكالية نظرية، فالفهرس لا ينتج موضوعًا جديدًا، وإنَّما مضمونًا موجودًا من قبل.

فهي إذن أشبه **بالعمل الببليوغرافي** منه إلى العلم.

وبيانه: أنَّ الببليوغرافيا هي الفنّ الذي يهدف إلى إعداد وحصر قوائم الإنتاج الفكري، تحقيقًا لأغراض معيّنة[(٢)].

فهي إذن -أعني: الببليوغرافيا- فَنٌّ، والفَنُّ يعني: العرض والتقديم والتكشيف. وأمَّا العلم فيعني: الطريقة والمنهج التي تبرّر عملية الانتقال من المقدّمات إلى النتائج.

إنَّ حقيقة التصنيف تقوم على عنصرين أساسين:

---

(١) ينظر: علوم القرآن وأثرها في التفسير الفقهي، علاء الحمداني، ص٢٦.

(٢) ينظر: المدخل إلى الببليوغرافيا، بوبكر الهوش، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط١، ٢٠٠٢م)، ص٢٥.

العنصر الأول: الترتيب المنطقي لجملة من المسائل لقيام العلاقة المقتضية لذلك بينها؛ كاتحادها، أو تقاربها، أو تداخلها، بما يُكوّن بنية مستقلة تسمّى باسم العلم الجامع لها[(١)]، وهذا العنصر يُقصد به الترتيب البنيوي الداخلي.

فالعلم لا يولد من مجرد جمع موضوعات، وإنما من:

- شبكة علاقات داخلية.
- وحدة موضوعية.
- انتظام منطقي.

والعنصر الثاني: تمييز الأشياء بعضها من بعض، ففي السياق اللغوي يقال: صنّفَت الشجرة، إذا أخرجت ورقها، وتصنيف الكتب من هذا، كأنَّها مُيِّزَتْ أبوابُها فَجُعِلَ لكلّ باب حيّزه[(٢)]، وهذا العنصر يُقصد به التمييز الحدي الخارجي.

فالتصنيف هنا ليس فقط ترتيبًا داخليًّا، بل:

- رسم حدود معرفية.
- إنتاج هوية للحقل.

---

(١) ينظر: علوم القرآن من إشكال التصنيف إلى وضع المفهوم، هشام مومني، ندوة علوم القرآن، دار الحديث الحسنية، الرباط، ٢٠١٩م، ص٦٠.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (٣/ ٣١٤).

- إقصاء الموضوعات الأجنبية.

وعليه، فإنَّ «علوم القرآن» إذا ما أراد أن يرتفع بأدلته وحقائقه إلى الكلية والوثوق النَّظَرِي، فعليه أن يَتَخَفَّفَ من طُغيان المَداخل الجزئية، وأن يضبط أنساقه الكليّة على نحو يضمن له بلوغ التمايز الصنفي (النوعي).

هذا، وإنَّ ممّا يُحمد لشيخ الإسلام ابن تيمية أنه استطاع أن ينقل «علوم القرآن» من مستوى الببليوغرافيا إلى ساحة المنهج، ففي مقدّمته الموجزة إشارات منهجيّة وَازنة، لو تتابع المختصون على إثرائها وتقوية الثقة بها لأحدثوا في «علوم القرآن» مُسَمًّى جديدًا غير ما عرفه النَّاسُ من (البرهان) و(الإتقان).

المعثر العاشر: تباين التصنيفات:

من الواضح أن تصنيفات المؤلِّفين لعلوم القرآن لم تأتِ على وِزَانٍ واحدٍ، بله هي في غاية التباين والتفاوت.

يقول اليوسي (ت: ١١٠٢هـ): «وقد أدرجوا كثيرًا مما لا يتوقف عليه التفسير؛ كاللّيلي والنهاري، والصيفي والشتائي، وكيفية النزول والجمع، والتحزيب والتعشير، وغير ذلك مما يُذكر توسيعًا وقصد استيفاء الأنواع والأحوال، وهذا الجنس يصحّ أن يُسمّى علمًا مستقلًّا، هو علم القرآن، ويُضاف إليه ما توقف التفسير عليه منه، فيكون مجموعه علمًا يتوقف التفسير عليه في الجملة»[(١)].

ويضيف الدكتور/ مساعد الطيار: «من خلال تتبُّع بعض علوم القرآن التي جمعها الزركشي في البرهان، والسيوطي في الإتقان، وما أحدثه البحّاثون المعاصرون من علوم مستقلة طرحوها في كتبهم لم أجد ضابطًا واضحًا في إدخال علم من العلوم الجزئية في علوم القرآن»[(٢)].

---

(١) القانون في أحكام العلم والعالم والمتعلم، اليوسي، ص٦٠.

(٢) تصنيف العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم، مساعد الطيار، على الرابط:
https://vb.tafsir.net/tafsir242/#.XfNkTxuH7IU

وفي الجدول الآتي بيان لأهم التصنيفات الواردة في المؤلّفات التراثية والحديثة:

المُصَنِّف	التصنيف	
ابن حزم	• ما تعلق بالقراءة • ما تعلق بالمعنى	
الحاكم الجشمي	• علم القراءة وما تعلق بها • علم اللغة • الإعراب والنّظم • المعنى • النزول • الأدلة والأحكام المستفادة • الأخبار والقصص	
الراغب الأصفهاني في المفردات	• العلم اللفظي • العلم المعنوي	
الغزالي	• علم الصدف	• علم اللغة • علم النحو • علم القراءات • مخارج الحروف

		• التفسير
	• علم الجواهر	• قصص القرآن وأخبار الأنبياء • علم الكلام • علم الأحكام • العلم بالله • معرفة الذات والصفات • معرفة الصراط المستقيم
تقسيم آخر للغزالي	• ما تعلق باللفظ	• تعلم القراءات • مخارج الحروف
	• ما تعلق بالمعنى	• التفسير
	• ما تعلق بالأحكام	• الناسخ والمنسوخ • وسائر مشتملات علم الأصول
الجرجاني	• مستوى المفردة • مستوى التركيب	
أبو حيان	• مستوى المفردة	• الصرف (ينظر في بنية المفردات)

		• علم اللغة (ينظر في معاني المفردات)
	• مستوى التركيب	• علم النحو (وجه التعلق بين المفردات) • علم البلاغة (مقتضيات التركيب وعلاقتها بالمقام)
البلقيني (ت: ٨٢٤هـ)	• مواطن النزول وأوقاته • السند • الأداء • الألفاظ • المعاني المتعلقة بالأحكام • المعاني المتعلقة بالألفاظ	
الطوفي	• ما يتعلق بالمعنى بواسطة اللفظ	• الغريب • علم التصريف • علم الإعراب • علم القراءة
	• ما يتعلق بالمعنى من غير واسطة	• الوجودي المتعلق بالموجودات • الاعتقادي المتعلق بأصول

		الدين • التاريخي المتعلق بتاريخ الأمم • الوعظي المتعلق بترقيق القلوب
الشاطبي	• قسم هو كالأداة لفهم مراد الله (كاللغة والأصول، والقراءات، والناسخ والمنسوخ). • قسم مأخوذ من جملته من حيث هو كلام (وهو كونه معجزة للنبي ﷺ) • قسم مأخوذ من عادة الله في إنزاله • مقاصد القرآن ومحاوره	
البلقيني	• ما يدخل تحت الحصر	النزول- السند- الأداء- الألفاظ- المعاني المتعلقة بالأحكام- المعاني المتعلقة بالألفاظ
	• ما لا يدخل تحت الحصر	
رشيد رضا	• العلوم اللفظية • العلوم المعنوية	
أبو دقيقة	• ما لا يتوقف عليه فهمه • ما يتوقف عليه فهمه	
آل غازي	• ما يتعلق بكتابته، وهو الرسم	

	• ما تعلق بالأداء، وهو علم القراءات السبع • ما يتعلق بكيفية الأداء، وهو التجويد • ما يتعلق بالألفاظ، وهو علم الإعراب والتصريف والبيان والبديع
غانم قدوري الحمد	• نزول القرآن: مصدر القرآن أو كيفية إنزاله وتلقِّي النبي له، نزوله منجَّمًا، أسباب النزول، عربية القرآن وعالمية رسالته • تدوين القرآن: كتابته، وجمعه في الصحف، وتوحيد المصاحف، تطور شكل المصحف، المكي والمدني • قراءة القرآن: فضائل التلاوة وآدابها، القراءات القرآنية، القرّاء السبعة، القراءة الصحيحة والشاذة، علم التجويد • تفسير القرآن: نشأة علم التفسير، أشهر المفسّرين، أصول التفسير، إعجاز القرآن
السيد مرتضى جمال الدين	• أحوال معرفية • وأحوال تاريخية • وأحوال فهمية
خالد الواصل	• مباحث متعلقة بالقرآن من حيث تاريخه • مباحث متعلقة بالقرآن من حيث تلاوته • مباحث متعلقة بالقرآن من حيث تفسيره

مصطفى البحياوي	• التنزيل • الترتيل • التدوين • التأويل • التدليل
سعيد حوى	• النقلية • البيانية • الموضوعية
حسن حنفي	• الواقع • النص • اللغة
محمد صفا حقي	• الجانب التاريخي • الجانب الأدائي • النص (التفسير)
محمد القحطاني	حقيقة القرآن- مصدر القرآن- نزول القرآن- حفظ القرآن- نقل القرآن- بيان القرآن وتفسيره- لغة القرآن وأساليبه- أحكام القرآن
يوسف مرعشلي	• تاريخ القرآن • الألفاظ والدلالات

	• القراءات • الإعجاز • التفسير	
مساعد الطيار	• العلوم الناشئة منه، وهي ما كانت متعلقة به تعلقًا مباشرًا	علم القراءات، علم جمع القرآن، علم الرسم والضبط، علم عدّ الآي، علم فضائل القرآن، علم خصائص القرآن، علم مبهمات القرآن، علم سور القرآن وآياته، علم الوقف والابتداء، علم المكي والمدني، علم أسباب النزول، علم التفسير، علم أقسام القرآن، علم الوجوه والنظائر
	• العلوم المشتركة مع غيره	• العلوم المرتبطة به كنص شرعي: (الأحكام، الناسخ والمنسوخ، المحكم والمتشابه، العام والخاص) • العلوم المرتبطة به كنص عربي

عبد الرحمن الشهري	• نزول القرآن • قراءة القرآن • تجويد القرآن وقراءته • توثيق القرآن • تفسير القرآن • تتمّات
الشاهد البوشيخي	• النزول • التدوين • بيان القرآن
فاروق حمادة	• تاريخ القرآن (أسباب النزول، والنسخ) • الوسيلة الصحيحة لفهمه كعلوم اللغة والإعجاز والمحكم والمتشابه
عبد الله الجديع	• نزوله • حفظه • نقل القرآن • النّسخ • تفسير القرآن • أحكام قراءة القرآن

فضل هادي وزين	• علم نزول القرآن • علم جمع القرآن • علم القراءات • علم التفسير وأصوله • علم معاني القرآن • علم إعجاز القرآن • علم سور القرآن وآياته • علم الدفاع عن القرآن	
هشام مومني	• التاريخ	• العلوم المتعلقة بالنزول ومواقعه وأزمنته وكيفيته • جهة الجمع، وتشمل: ما يتعلق بالسور وأسمائها وفضائلها • جهة الرسم • جهة الرواية: المتواتر، المشهور، الآحاد، الشاذ، الموضوع، المدرج، العالي، النازل، كيفية التحمل
	• القراءة	• الوقف والابتداء

		• الإدغام والإظهار • آداب التلاوة
	• التفسير	• اللغة: التصريف والإعراب والغريب والوجوه والنظائر • أصول الفقه: العام والخاص الناسخ والمنسوخ المحكم والمتشابه • المناسبات • المعينات والمبهمات • الإعجاز
نصر الدين وهابي	• علوم موطئة للتفسير (السياقات) • علوم كاشفة للتفسير (الآلات) • علوم ضابطة للتفسير (أصول التفسير)	
أجانة	• مستوى المفردة: يدخل فيها علوم الأداء قراءةً ورسمًا وضبطًا وصوتًا • مستوى التراكيب، يدخل فيه علوم أخرى كالفقه والأصلين • مستوى الدلالة • مستوى التداول	

	• مستوى الصوت
فريدة زمرد	• مباحث ذات صلة بقراءته: رسمًا وأصولًا وضوابط • مباحث ذات صلة بلغته: ألفاظًا وأساليب وخطابًا ونظمًا • مباحث ذات صلة بأحكامه ومعانيه وطرق استنباطها ومستويات دلالته عليها
قسم البحوث والدراسات المنتدى الإسلامي حكومة الشارقة	• علوم التنزيل • علوم الترتيل • علوم التدوين • علوم التأويل • علوم التدليل
نبيل صابري	• حقيقة القرآن (تعريفه، تسمياته، فضائله) • تاريخ القرآن: النزول، الجمع والترتيب، الكتابة، الفواصل، العدد • أداء القرآن: التجويد • بيان القرآن: الإعراب، البلاغة، الترجمة، دلالة اللفظ، النسخ، المناسبات • الاحتجاج للقرآن: الإعجاز، إبطال الشبهات

على سبيل الختم:

بعد هذه الجولة المثمرة في آفاق «علوم القرآن»، نستطيع أن نجيب عن السؤال المطروح في بداية الدراسة (هل نحن بحاجة إلى علوم القرآن؟) فنقول:

على الرغم من أنَّ أكثر الكتب المُصَنَّفة في «علوم القرآن» قد رَامت تقليد طريقة المحدّثين في ترتيب علوم الحديث، إلّا أنَّها لم تَتَحَقَّق بعدُ بشرائط العلم النَّاجِز؛ من اصطلاحٍ مستقلٍّ، وموضوعٍ محدّدٍ، ومنهجٍ خاصٍّ.

غير أنَّ هذه الاختلالات لا تنفي إمكانية إعادة تأهيله، واستكمال بنائه، ليضطلع بتأدية وظائفه الثلاث (التأريخ، والأداء، والتفهيم).

ووفقًا لهذا الاعتبار، يمكن الاعتبار بمثابة الفنّ، لا العلم النَّاجِز، ولا ينبغي أن يُفهم مِن تلقيبنا لهذا الحقل المعرفي بـ«الفنّ» أنَّنَا ندعو إلى إلغائه وإبطاله -كما دعا إليه بعض إخواننا الباحثين-، وإنَّما الغَرض هو استكمال البناء والإفادة من المُنجزات التراثية وتبصّراتها المنهجيّة.

ذلك أنَّ فكرة الإلغاء (الإهمال) عُرفت في السياق الغربي الذي يشهد حالة من التصادم والتدافع، فكلّما أظهر النَّاس نموذجًا إرشاديًّا جديدًا دَعَوا إلى نبذ النموذج السَّابق وإضعاف الثقة به، وهذا عكس معرفتنا الإسلامية التي تؤمن بالمراكمة والتواصل الهادئ بين مختلف النماذج الإرشادية. فدونك مثلًا ظاهرة استكمال الأعمال العلمية، وهي ظاهرة حسنة دالّة على انسجامٍ لطيف، ووفاء طبيعي، وبِر صادق.

كتب المازري (المعلم في شرح مسلم) ولم يُكمله، فتلاه عياض بـ(الإكمال)، ثم تلاه الزواوي بـ(إكمال الإكمال)، ثم تلاه السنوسي بـ(مكمل إكمال الإكمال).

وكتب ابن خلكان (وفيات الأعيان) ولم يُتمّه، فتلاه الصقاعي بـ(تالي الوفيات)، ثم تلاه الكتبي بـ(فوات الوفيات)، ثم تلاه الصفدي بـ(الوافي بالوفيات).

وكتب ابن بشكوال (الصلة) ولم يُكمله، فتلاه ابن الآبار بـ(التكملة لكتاب الصلة)، ثم تلاه المراكشي بـ(الذيل والتكملة).

وكتب النووي (المجموع المهذّب) ولم يُكمله، فأكمله السبكي، ثم الماراني، ثم المطيعي.

وعودة إلى «علوم القرآن» يُقال: إنَّ التحديات الإبستمولوجيّة التي يُواجهها هذا الفنّ تُوجب على الباحثين أن يكونَ لهم فيه نظرٌ مستأنف، فيديروا أقلامهم في المَدَارات التي تخدم -بحقّ- هذا اللَّون من المعرفة، فيتناولوها بالتحقيق ويُعالجوها بالإصلاح.

وإنَّ التزايد المستمر للتأليف الأفقي في هذا الفنّ يُحِيل -بالضرورة- إلى ارتياد مسالك النقد والمراجعة، وتحسّس مواطن التقويم والمحاورة؛ طلبًا لتعزيز مسالكه الإجرائية، ورَغْبَةً في تقوية الثقة بأدواته المنهجية.

وكيف نرجو أن يَتَقدَّم هذا الفنّ دون أن تتضح أسئلته المنهجية الكبرى التي تدفع عن القرآن شُبهات المُشْتَبِهين، وتَمويهات الزَّائِغين!

والله وحده المستعان، وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لائحة المصادر والمراجع:

- أبجد العلوم، القنوجي، (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٢م).
- الإبستمولوجية في ميدان المعرفة، عليّ كركري، (بيروت: منتدى المعارف، ط١، ٢٠١٤).
- إتقان البرهان، فضل حسن عباس، (عمان: دار الفرقان، ط٢، ١٩٩٧م).
- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م).
- إحصاء العلوم، الفارابي، ت: عثمان محمد أمين، (القاهرة: دار السعادة، ١٩٣١م).
- الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن الآمدي، ت: عبد الرزاق عفيفي، (بيروت: المكتب الإسلامي).
- الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، (بيروت: دار الكتب العلمية، د، ت).
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط١، ١٩٥٧م).

- ترتيب الفروق واختصارها، البقوري، ت: اعمر بن عباد، (الرباط، وزارة الأوقاف المغربية، ط١، ١٩٩٤م).
- التقريب لحد المنطق، ابن حزم، ت: إحسان عباس، (بيروت: مكتبة الحياة، د، ت).
- تلبيس إبليس، ابن الجوزي، (بيروت: دار الفكر، ط١، ٢٠٠١م).
- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البرّ، ت: أبو الأشبال الزهري، (الرياض: دار ابن الجوزي، ١٩٩٤م).
- الجويني، البرهان في أصول الفقه، ت: صلاح عويضة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.
- الحديث في علوم القرآن والحديث، حسن أيوب، (الإسكندرية: دار السلام، ط٢، ٢٠٠٤م).
- الخصائص، باب في إصلاح اللفظ، ابن جنّي، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، د، ت).
- رسائل الجاحظ، عمرو بن بحر الجاحظ، ت: عبد السلام هارون، (القاهرة: الخانجي، ١٣٨٤هـ).

- الزيادة والإحسان، ابن عقيلة المكي، (الشارقة: مركز البحوث، ط١، ١٤٢٧هـ).
- سؤال المصطلح في العلوم الإسلامية، فرضيات التكوين وإمكانات التطوير، أحمد ذيب، (بيروت: مركز نماء، ٢٠٢٢م).
- الضروري في أصول الفقه، ابن رشد، ت: جمال الدين العلوي، (بيروت: دار الغرب، ١٩٩٤م).
- الضروري في أصول الفقه، ابن رشد، ت: جمال الدين العلوي، (بيروت: دار الغرب، ١٩٩٤م).
- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، (القاهرة: الدار العربية للكتاب، ط١، ١٩٨٩م).
- علمية الفكر الخلدوني، محمود الكردي، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦).
- علوم القرآن بين الاصطلاح والموضوع -دراسة تحليلية-، نبيل صابري، أطروحة دكتوراه، نوقشت بجامعة الجزائر، ٢٠٢١م.
- علوم القرآن من خلال مقدمات التفسير، محمد حقي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٤م).

- علوم القرآن وأثرها في التفسير الفقهي، علاء الحمداني، (بيروت: دار ابن حزم، ٢٠١٤م).
- علوم القرآن، مدخل إلى تفسير القرآن وبيان إعجازه، عدنان زرزور، (دمشق: دار القلم، ط٢، ١٩٩٨م).
- غاية الوصول في شرح لُبّ الأصول، زكريا الأنصاري، (القاهرة: مصطفى البابي، د، ت).
- غياث الأُمَم في الْتِيَاث الظُّلَم، الجويني، ت: عبد العظيم الديب، (القاهرة: مكتبة إمام الحرمين، ط٢، ١٤٠١هـ).
- الفوز الكبير في أصول التفسير، الدهلوي، ت: سلمان الندوي، (القاهرة: دار الصحوة، ط٢، ١٩٨٦م).
- قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، المسدي، (تونس: الدار العربية للكتاب، ط١، ١٩٨٤).
- قانون التأويل، ابن العربي، ت: محمد السليماني، (جدة: دار القبلة، ط١، ١٩٨٦م).
- القانون في أحكام العلم والعالم والمتعلم، اليوسي، ت: حميد حماني، (الرباط: مطبعة شالة، ط١، ١٩٩٨م).

- كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ت: عليّ دحروج، (بيروت: لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦).
- ما هو التنوير؟، إيمانويل كانط، ترجمة: عبد الغفار مكاوي، (القاهرة: دار التنوير).
- محاضرات في علوم القرآن، غانم قدوري الحمد، (عمان: دار عمار، ط٢، ٢٠٠٣م).
- المحرر في علوم القرآن، مساعد الطيار، (المغرب: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ط٢، ٢٠٠٨م).
- المدخل إلى الببليوغرافيا، بوبكر الهوش، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط١، ٢٠٠٢م).
- المدخل إلى علم السنن، البيهقي، ت: محمد عوامة، (القاهرة: دار اليسر، ٢٠١٧م).
- المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد أبو شُهبة، (القاهرة: مكتبة السنة، ط٢، ٢٠٠٣م).
- المستصفى، الغزالي، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠١١م).

- المصطلح الأصولي عند الشاطبي، فريد الأنصاري، (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، ط١، ١٩٩٧م).
- معجم مقاليد العلوم، السيوطي، ت: محمد عبادة، (القاهرة: مكتبة الآداب، ط١، ٢٠٠٤م).
- مقدمة في علم الاجتماع، ألكس إنكلز، ترجمة: محمد الجوهري، (القاهرة: دار المعارف، ط٦، ١٩٨٣).
- المقدمة، ابن خلدون، ت: خليل شحادة، (بيروت، دار الفكر، ١٩٨٨م).
- من روائع القرآن، تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل، البوطي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٩م).
- مناقب الشافعي، الرازي، ت: حجازي السقا، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٩٨٦م).
- مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، (القاهرة: مكتبة الحلبي وشركاؤه، ط٣، د، ت).
- الموافقات، الشاطبي، ت: مشهور آل سلمان، (الرياض: دار ابن عفان).

الندوات والمقالات:

- أوّل مَن ألّف في علوم القرآن -رؤية جديدة-، خالد الواصل، مقال منشور بمجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد ١١، السنة السابعة والثامنة.
- التأليف في علوم القرآن، أحمد السالكي، ندوة علوم القرآن، دار الحديث الحسنية، الرباط، ٢٠١٩م.
- الدراسة المفهومية: مقاربة تصورية ومنهجية، سعاد كوريم، مجلة إسلامية المعرفة، س١٥، ع٦٠، ربيع ١٤٣١هـ= ٢٠١٠.
- الدرس اللغوي في علوم القرآن، عدنان أجانة، ندوة علوم القرآن، دار الحديث الحسنية، الرباط، ٢٠١٩م.
- العلوم الإسلامية: أزمة رؤية أم أزمة تنويل، أحمد عبادي، مجلة إحياء، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، ع٢٩.
- فقه العلوم، إدريس الجابري، مجلة نماء للعلوم الإنسانية، ع:٧- ٨، شتاء وربيع ٢٠٢٠.
- القرن الرابع كنافذة مضيئة على حلقة محورية في تأصيل علوم القرآن، سهيل لاهر، ندوة علوم القرآن، دار الحديث الحسنية، الرباط، ٢٠١٩م.

- منهج علمائنا في بناء المعرفة، محمد أبو موسى، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- المنهج في علوم القرآن، فريدة زمرد، ندوة علوم القرآن، دار الحديث الحسنية، الرباط، ٢٠١٩م.
- نظريّة المفاهيم، ساجر (جورج)، تر: جواد سماعنه، مجلة اللسان العربي، عدد ٤٧، س١٩٩٩.